Hivos people unlimited

WITNESS
Witness Center for Citizen Rights and Social Development

كاشف
الحقيقة بلا رتوش

Norway

حملات التضليل والتحريض الممنهج ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

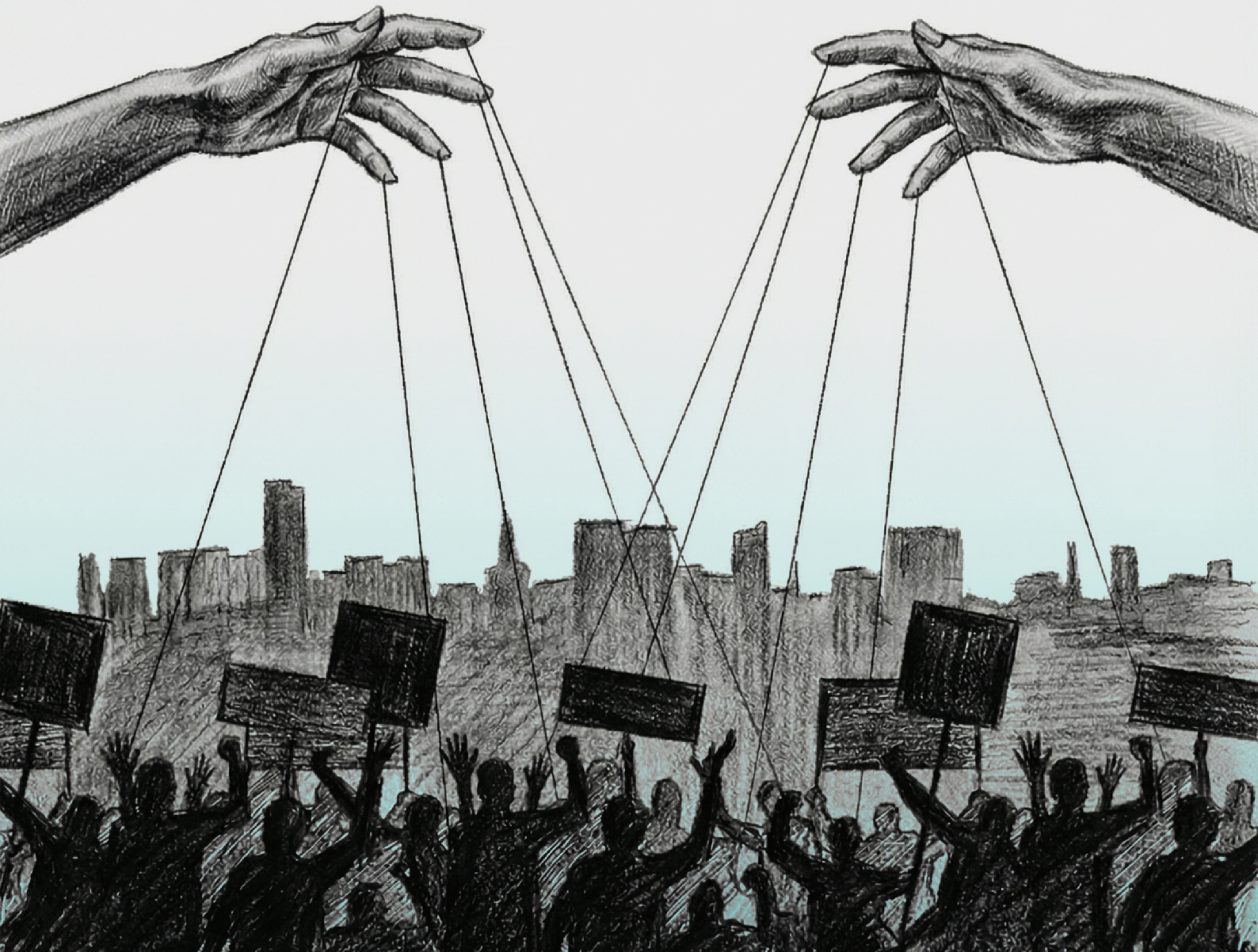

حملات التضليل والتحريض الممنهج ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

تم انتاج هذا التقرير ضمن مشروع:
«تواصل، دافع، تصرف! توحيد الجهود لتوسيع الحيز المدني»

أُنتج هذا المنشور بدعم مالي من النرويج في إطار مشروع هيفوس
«تواصل، دافع، تصرف!».

محتويات هذا المنشور مسؤولية منظمة [شاهد] وحدها،
ولا تعكس بالضرورة آراء حكومة النرويج.

الفهرس

ملخص تنفيذي 4

الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري للدراسة 9

الفصل الثاني: نتائج استطلاع رأي 40 مؤسسة مجتمع مدني 17

الفصل الثالث: الاستهداف الممنهج الإسرائيلي 30

الفصل الرابع: المحور الفلسطيني الداخلي 54

الفصل الخامس: النتائج 61

الفصل السادس: التوصيات 66

الملخص التنفيذي

تقدم هذه الدراسة الأكاديمية توثيقاً منهجياً شاملاً لظاهرة التضليل والتحريض الممنهج الموجهة ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني خلال العام 2025، في سياق يتسم بتصاعد غير مسبوق للضغوط الإسرائيلية والإقليمية والداخلية التي تستهدف تقويض البنية المؤسسية للمجتمع المدني الفلسطيني، تكتسب هذه الدراسة أهميتها الاستثنائية من كونها تجمع بين التحليل الكمي الدقيق والتحليل النوعي المعمق، مستندة إلى منهجية بحثية مختلطة تجمع بين الاستبيان الميداني الشامل الذي طال 40 مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في الضفة الغربية، والتحليل النقدي للخطاب الإعلامي والسياسي الموجه ضد هذه المؤسسات، والمقابلات المعمقة مع القيادات المؤسسية، إلى جانب التحليل الوثائقي للسياسات والقرارات الإسرائيلية الرسمية.

أولاً: النتائج الرئيسية للدراسة الميدانية

كشفت نتائج الاستطلاع الميداني عن واقع بالغ الخطورة، حيث أفادت 90% من المؤسسات المشاركة (36 من أصل 40 مؤسسة) بتعرضها لحملات تضليل وتحريض ممنهجة أو متفرقة خلال العام 2025، تتوزع هذه الحملات بشكل شبه متساوٍ بين حملات ممنهجة ومكثفة بنسبة 45% (18 مؤسسة) وحوادث تحريض متفرقة بنسبة 45% (18 مؤسسة)، في حين لم تتعرض سوى 10% من المؤسسات (4 مؤسسات) لأي شكل من أشكال التحريض، وتشير هذه النسبة المرتفعة جداً (90%) إلى أن استهداف المجتمع المدني الفلسطيني لم يعد ظاهرة هامشية أو عرضية، بل أصبح واقعاً منهجياً يطال الغالبية الساحقة من المؤسسات بغض النظر عن قطاع عملها أو موقعها الجغرافي.[1]

أظهر التحليل النوعي لأنماط التحريض تنوعاً في السرديات المستخدمة، حيث تصدرت اتهامات "دعم الإرهاب والفصائل المسلحة" القائمة بنسبة 40% من المؤسسات المستهدفة (16 مؤسسة)، تلتها سردية "الأجندة الغربية وتدمير الأسرة" بنسبة 32.5% (13 مؤسسة)، كما شكلت اتهامات "الاستهداف الشخصي والأخلاقي" نسبة 25% (10 مؤسسات)، و"الفساد المالي وسرقة المساعدات" بنسبة 20% (8 مؤسسات)، فيما سجلت اتهامات "الخيانة الوطنية" نسبة 17.5% (7 مؤسسات)، يكشف التحليل التقاطعي أن معظم المؤسسات تعرضت لأكثر من سردية واحدة في آن واحد (بلغ إجمالي التهم المذكورة 54 تهمة من 40 مستجيباً)، مما يشير إلى استراتيجية متعددة الأبعاد تستهدف محاصرة المؤسسات من جميع الجوانب: السياسية والاجتماعية والأخلاقية والمالية.[2]

1 البيانات الميدانية للدراسة. (2025). استطلاع شامل لـ40 مؤسسة مجتمع مدني فلسطينية، ديسمبر 2025.

2 البيانات الميدانية للدراسة. (2025). استطلاع شامل لـ40 مؤسسة مجتمع مدني فلسطينية، ديسمبر 2025.

من حيث الجهات المحرضة، كشفت الدراسة عن شبكة معقدة ومتعددة المستويات من الفاعلين، حيث تصدرت "الحسابات الوهمية والذباب الإلكتروني" القائمة بنسبة 62.5% (25 مؤسسة)، تلتها "التيارات الدينية والأحزاب السياسية المحافظة" بنسبة 45% (18 مؤسسة)، ثم "التجمعات العشائرية والعائلية" بنسبة 25% (10 مؤسسات)، كما أشارت 20% من المؤسسات (8 مؤسسات) إلى تعرضها لتحريض من "صفحات وحسابات تابعة للاحتلال الإسرائيلي"، فيما سجلت كل من "الجهات الرسمية الحكومية" و"منظمات الضغط امثل NGO Monitor" نسبة 7.5% لكل منهما (3 مؤسسات لكل فئة)، هذا التعدد في الجهات المحرضة يكشف عن تقاطع وتشابك الأجندات المحلية والإقليمية والدولية في استهداف المجتمع المدني الفلسطيني.[3]

على مستوى المنصات الرقمية، أظهرت النتائج هيمنة ساحقة لمنصة فيسبوك التي استحوذت على 90% من حملات التحريض الموثقة (36 مؤسسة)، تلتها منصة تيك توك بنسبة 37.5% (15 مؤسسة)، ثم إنستغرام بنسبة 22.5% (9 مؤسسات)، فيما سجلت المواقع الإخبارية نسبة 17.5% (7 مؤسسات)، ومنصة X نسبة 10% (4 مؤسسات). بلغ إجمالي الإجابات 71 من 40 مستجيباً، مما يدل على أن معظم المؤسسات تعرضت للتحريض عبر منصات متعددة في آن واحد، وهو ما يعكس طبيعة الحملات المنسقة والمتعددة القنوات.[4]

ثانياً: التأثيرات والأضرار الناجمة

كشفت الدراسة عن تأثيرات متعددة المستويات على المؤسسات المستهدفة، وتصدر "الضرر الاجتماعي" (فقدان ثقة الجمهور) قائمة الأضرار بنسبة 70% (28 مؤسسة)، وبنفس النسبة جاء "الضرر النفسي للطاقم" (التهديدات والضغوط النفسية)، ومن اللافت أن 40% من المؤسسات أفادت بتعرضها لكلا النوعين من الأضرار معاً، مما يشير إلى التأثيرات المركبة لحملات التحريض. في المقابل، سجل "الضرر المالي" (قطع تمويل أو تجميد حسابات) نسبة 10% (4 مؤسسات)، و"الضرر القانوني" (ملاحقات قضائية) نسبة 2.5% (مؤسسة واحدة).

70% من المؤسسات (28 مؤسسة) اضطرت لممارسة شكل من أشكال الرقابة الذاتية، توزعت بين 52.5% (21 مؤسسة) مارست الرقابة "في بعض القضايا الحساسة فقط"، و17.5% (7 مؤسسات) مارستها "بشكل كبير جداً"، فيما أفادت 30% فقط (12 مؤسسة) بمواصلة العمل كالمعتاد دون ممارسة رقابة ذاتية، وتمثل هذه النتائج مؤشراً خطيراً على نجاح حملات التحريض في تحقيق أحد أهدافها الرئيسية: إجبار المؤسسات على تقييد نطاق عملها وتجنب القضايا الحساسة دون الحاجة إلى فرض قيود قانونية مباشرة.[5]

3 البيانات الميدانية للدراسة. (2025). استطلاع شامل لـ40 مؤسسة مجتمع مدني فلسطينية، ديسمبر 2025.

4 البيانات الميدانية للدراسة. (2025). استطلاع شامل لـ40 مؤسسة مجتمع مدني فلسطينية، ديسمبر 2025.

5 البيانات الميدانية للدراسة. (2025). استطلاع شامل لـ40 مؤسسة مجتمع مدني فلسطينية، ديسمبر 2025.

ثالثاً: الاستهداف الإسرائيلي الممنهج

وثقت الدراسة تصعيداً استراتيجياً غير مسبوق في السياسات الإسرائيلية الموجهة ضد المجتمع المدني الفلسطيني خلال العام 2025. تجلى هذا التصعيد في ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً، التصنيف الإرهابي: استمرار نفاذ قرار وزير "الدفاع الإسرائيلي" الصادر في 19 تشرين أول/أكتوبر 2021 بتصنيف ست مؤسسات فلسطينية مركزية (الحق، الضمير، مركز بيسان، اتحاد لجان العمل الزراعي، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية) كمنظمات "إرهابية"[6]، رغم إجراء عدة حكومات أوروبية تحقيقات مستقلة خلصت جميعها إلى عدم وجود أدلة تدعم الادعاءات الإسرائيلية.[7]

ثانياً، تعطيل المنظومة الأممية: دخول قانون حظر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) حيز التنفيذ في كانون ثاني/يناير 2025[8]، وهو ما يشكل سابقة خطيرة في استهداف مؤسسة أممية عريقة تخدم ملايين اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1949، كما أقر الكنيست الإسرائيلي في 29 ديسمبر 2025 قانوناً إضافياً يحظر توفير الكهرباء والمياه والاتصالات لمرافق الأونروا.[9]

ثالثاً، تجميد المنظمات الدولية: إصدار وزارة الشتات الإسرائيلية في 30 كانون أول/ديسمبر 2025 قرارات بتعليق تراخيص 37 منظمة دولية بزعم مخالفة قواعد التسجيل الجديدة، شملت منظمات كبرى مثل أطباء بلا حدود (MSF)، أوكسفام، المجلسين النرويجي والدنماركي للاجئين، منظمة إنقاذ الطفل، لجنة الإنقاذ الدولية، كير الدولية، كاريتاس، لجنة أمريكا لخدمات الأصدقاء، والرؤية العالمية.[10]

رابعاً: دور منظمة NGO Monitor

كشفت الدراسة عن الدور المحوري لمنظمة NGO Monitor، التي تأسست عام 2002 على يد البروفيسور جيرالد شتاينبرج من جامعة بار إيلان[11]، في تصميم وتنفيذ استراتيجية ممنهجة لتجفيف موارد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال استهداف مصادر تمويلها الأوروبية. تعمل المنظمة ضمن ثلاثة محاور

6 https://www.adalah.org/en/content/view/10515

7 https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/2542052-2542052

8 https://www.timesofisrael.com/knesset-approves-laws-barring-unrwa-from-israel-limiting-it-in-gaza-and-west-bank/

9 https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/unrwa-commissioner-general-new-anti%E2%80%91unrwa-legislation-passed-israeli-Parliament

10 https://www.npr.org/2025/12/30/g-s1-103986/israel-gaza-aid-ngos

11 https://ngo-monitor.org/expert/gerald/

رئيسية: أولاً، إنتاج "تقارير" تربط التمويل الأوروبي بادعاءات "دعم الإرهاب" و"معاداة السامية"؛ ثانياً، الضغط المباشر على البرلمانات والحكومات الأوروبية؛ ثالثاً، اللجوء إلى "الحرب القانونية" (Lawfare) لخلق حالة من عدم اليقين لدى المانحين. في كانون اول\ يناير 2010، رفعت المنظمة دعوى قضائية ضد المفوضية الأوروبية، لكن محكمة العدل الأوروبية رفضتها بالكامل في تشرين ثاني\نوفمبر 2012.[12]

أدت ضغوط المنظمة إلى تقليص ملحوظ في التمويل الأوروبي بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، حيث أعلنت عدة دول أوروبية (النمسا، الدنمارك، ألمانيا، السويد، سويسرا) عن تعليق أو تقييد تمويلها، كما أدخل الاتحاد الأوروبي "بنود مكافحة التحريض" في جميع العقود الجديدة مع المنظمات الفلسطينية، وأخضعها لـ"مراقبة طرف ثالث"، اعتبرت منظمة العفو الدولية أن هذه الإجراءات "تعزز الافتراضات العنصرية تجاه الفلسطينيين" وأنها "تميزية" لأنها تستهدف المنظمات الفلسطينية حصراً،[13] وقد وصفت دراسة أكاديمية من جامعة لوند السويدية عام 2019 أنشطة NGO Monitor بـ"المضادة للديمقراطية" و"المتورطة بشكل كبير في التنديد بمنظمات حقوق الإنسان".[14]

خامساً: الحصار الرقمي والرقابة الخوارزمية

وثقت الدراسة بعداً جديداً من أبعاد الاستهداف يتمثل في "الحصار الرقمي" الممنهج الذي تفرضه شركات التواصل الاجتماعي، وخاصة منصات ميتا (فيسبوك وإنستغرام)، أظهرت النتائج أن 63.5% من العاملين في المؤسسات المدنية لاحظوا تقييداً خوارزمياً واضحاً لوصول محتواهم الرقمي، ووثّق مركز صدى سوشال للحقوق الرقمية أكثر من 25,000 انتهاك رقمي ضد المحتوى الفلسطيني خلال عام 2024.[15]

كشفت تسريبات داخلية من مبلغين عن مخالفات داخل ميتا أن المنصة امتثلت بنسبة 94% لطلبات الحذف المقدمة من الحكومة الإسرائيلية منذ أكتوبر 2023، ما أسفر عن 90,000 إزالة فورية للمحتوى الفلسطيني.[16] أدى هذا الحصار الرقمي إلى نتيجة كارثية: 70% من الفاعلين المدنيين يُقرون بممارسة شكل من أشكال الرقابة الذاتية على المحتوى الذي ينشرونه خوفاً من العواقب، وهو ما يمثل انتصاراً ضمنياً لاستراتيجيات القمع الرقمي في تحويل الأفراد إلى رقباء على أنفسهم.

12 https://www.icnl.org/post/in-the-news/european-court-of-justice-rejects-ngo-foreign-funding-case

13 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/european-governments-donors-discriminatory-funding-restrictions-to-palestinian-civil-society-risk-deepening-hu-man-rights-crisis/

14 Kalm, S., Strömbom, L., & Uhlin, A. (2019). Civil Society Democratising Global Governance? Potentials and Limitations of ‹Counter-Democracy›. Global Society, 33(4), 499-519. https://doi.org/10.1080/13600826.2019.1640189

15 https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media/25-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9

16 https://www.dropsitenews.com/p/leaked-data-israeli-censorship-meta

سادساً: الاستهداف النوعي لمؤسسات حقوق المرأة

أظهر التحليل القطاعي أن مؤسسات حقوق المرأة والنوع الاجتماعي تواجه استهدافاً نوعياً يجمع بين الخطاب الديني المحافظ والابتزاز الوطني والاغتيال المعنوي الرقمي، وأفادت 100% من مؤسسات حقوق المرأة المشاركة في الدراسة بتعرضها لحملات ممنهجة، تركزت حول اتهامات "تدمير الأسرة"، "نشر الانحلال الأخلاقي"، و"مخالفة الدين والعادات". تستغل هذه الحملات الحساسية الاجتماعية والدينية لتأليب الرأي العام، وتستخدم الفضاء الرقمي لممارسة "الرقابة المجتمعية" عبر صفحات مخصصة مثل "الحراك الجماهيري لإسقاط سيداو" و"فلسطين بلا نسويات متأسلمات"، حيث يتم نشر معلومات شخصية عن الناشطات وتهديدهن بشكل مباشر.[17]

الخلاصة والدلالات الاستراتيجية

تكشف هذه الدراسة عن منظومة شاملة ومتعددة المستويات من الاستهداف الممنهج لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، تتكامل فيها أربعة محاور: الاستهداف الإسرائيلي الرسمي (التصنيف الإرهابي والتجميد القانوني)؛ الضغوط الدولية (قطع التمويل وفرض شروط تمييزية)؛ التحريض المحلي (الخطاب الديني المحافظ والابتزاز الوطني)؛ والحصار الرقمي (الرقابة الخوارزمية والتهديدات الإلكترونية).

النتيجة الحتمية لهذه المنظومة هي تقلص الفضاء المدني الفلسطيني وإجبار المؤسسات على ممارسة الرقابة الذاتية، مما يهدد قدرتها على القيام بدورها التنموي والحقوقي والإنساني، تشير النسبة المرتفعة جداً من المؤسسات المستهدفة (90%) وممارسي الرقابة الذاتية (70%) إلى أن هذه الظاهرة تجاوزت كونها تحدياً عابراً لتصبح أزمة وجودية تهدد البنية المؤسسية للمجتمع المدني الفلسطيني بأكملها.

تؤكد الدراسة على الحاجة الملحة إلى استراتيجية شاملة لحماية المجتمع المدني الفلسطيني، تشمل بناء قدرات المؤسسات في مواجهة التضليل الرقمي، تعزيز التضامن المؤسسي والمجتمعي، تفعيل آليات المساءلة الدولية، وتطوير مصادر تمويل مستدامة ومتنوعة تقلل من الاعتماد على مصدر واحد للتمويل.

17 تقرير «حملات التضليل ضد المؤسسات النسوية في فلسطين»، المرصد الفلسطيني للتحقق والتربية الإعلامية: كاشف.

01

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

الإشكالية البحثية وأهمية الدراسة:

تتمحور الإشكالية البحثية الرئيسية لهذه الدراسة حول ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تمثل تحدياً وجودياً لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وهي: حملات التضليل والتحريض الممنهج التي تستهدف تقويض شرعية هذه المؤسسات وتدمير رأسمالها الاجتماعي وتجفيف مواردها المالية، بهدف إضعاف قدرتها على القيام بدورها التنموي والحقوقي والإنساني. تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة مستويات متداخلة:

أولاً: سد فجوة معرفية نقدية في الأدبيات الأكاديمية

رغم الحجم الواسع من الأدبيات الأكاديمية التي تناولت الانتهاكات الإسرائيلية المباشرة ضد المجتمع المدني الفلسطيني (الإغلاق القسري، المداهمات، الاعتقالات، المصادرة)، إلا أن الأدبيات التي تتناول بعمق منهجي ظاهرة الحرب النفسية الرقمية (Digital Psychological Warfare) وحملات التضليل الممنهج ضد هذه المؤسسات تظل محدودة نسبياً. تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم توثيق أكاديمي شامل ومنهجي لهذه الظاهرة المتنامية التي تمثل شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار الاستيطاني.

تكمن خطورة هذه الظاهرة في طبيعتها "الناعمة" التي تجعلها أقل وضوحاً وأصعب توثيقاً من الانتهاكات المادية المباشرة. وتخلق حملات التضليل والتحريض عزلة ووصمة اجتماعية يصعب التعافي منها، بل قد تؤدي إلى انهيار المؤسسة من الداخل دون تدخل قمعي مباشر.

ثانياً: الأهمية النظرية: تطوير إطار تحليلي متكامل

تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية من خلال تطوير إطار تحليلي متكامل يربط بين ثلاثة مستويات نظرية:

- **المستوى الأول:** نظريات الحرب الهجينة (Hybrid Warfare) في السياق الاستعماري الاستيطاني.[18] تستفيد الدراسة من المفاهيم المتقدمة في دراسات الحروب الحديثة التي توثق التحول من الحرب التقليدية إلى أشكال جديدة تجمع بين القوة الصلبة (العسكرية) والقوة الناعمة (الإعلامية، القانونية، الاقتصادية، النفسية)، في السياق الاستعماري الاستيطاني، تصبح الحرب الهجينة أداة لتفكيك المجتمع المدني للشعب

18 Hoffman, F. G. (2007). Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars. Arlington, VA: Potomac Institute for Policy Studies. Retrieved from https://www.potomacinstitute.org/images/stories/publications/potomac_hybridwar_0108.pdf

الأصلي دون الحاجة إلى احتلال عسكري مباشر أو إلى تحمل التكاليف السياسية والأخلاقية للقمع العلني.

- **المستوى الثاني:** نظريات رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory) وعلاقتها بالمؤسسات المدنية. تعتمد الدراسة على مفهوم رأس المال الاجتماعي كما طوره بيير بورديو (Pierre Bourdieu)[19] وروبرت بوتنام (Robert Putnam)[20]، والذي يشير إلى شبكات العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة والمعايير المشتركة التي تمكّن المجتمعات من العمل الجماعي الفعال، وتعتمد مؤسسات المجتمع المدني في وجودها واستمراريتها على رأس مال اجتماعي قوي يتمثل في ثقة المجتمع بها ودعمه لها وتضامنه معها، وحملات التضليل والتحريض تستهدف بشكل منهجي تدمير هذا الرأسمال الاجتماعي من خلال زرع الشك والخوف والكراهية في المجتمع تجاه هذه المؤسسات.

- **المستوى الثالث:** نظريات الأمننة (Securitization Theory) كما طورتها مدرسة كوبنهاغن، وخاصة أعمال باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Wæver)[21]. تشرح هذه النظرية كيف يتم تحويل قضايا عادية إلى "تهديدات أمنية وجودية" من خلال خطاب أمني (Speech Act) يُقدم القضية كتهديد استثنائي يتطلب إجراءات استثنائية تتجاوز القواعد القانونية والسياسية العادية. في السياق الفلسطيني، يتم "أمننة" العمل المدني والحقوقي من خلال ربطه بالإرهاب والتهديدات الأمنية، مما يبرر تقييده وقمعه.

ثالثاً: الأهمية التطبيقية: توجيه السياسات والممارسات

تقدم الدراسة معطيات تجريبية (empirical data) وتحليلات متعمقة يمكن أن تُستخدم في:

- **توجيه سياسات الحماية:** تطوير استراتيجيات مؤسسية لمواجهة حملات التضليل والتحريض.
- **بناء القدرات:** تصميم برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات المدنية حول الأمن الرقمي والتعامل مع التضليل.
- **المناصرة والمساءلة:** تزويد المؤسسات الحقوقية والمانحين بأدلة موثقة لممارسة الضغط الدولي.
- **التوعية المجتمعية:** تطوير حملات إعلامية لتعزيز مناعة المجتمع ضد التضليل.

19 Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital. In J. G. Richardson (Ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education (pp. 241-258). New York: Greenwood Press. (Original work published in German in 1983). Retrieved from https://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/fr/bourdieu-forms-capital.htm

20 Putnam, R. D. (1995). Bowling Alone: America›s Declining Social Capital. Journal of Democracy, 6(1), 65-78. Retrieved from https://www.journalofdemocracy.org/articles/bowling-alone-americas-declining-social-capital/

21 16. Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers. https://doi.org/10.1515/9781685853808

رابعاً: الأهمية التاريخية: التوثيق والذاكرة الجماعية

تساهم الدراسة في حفظ الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني من خلال توثيق أشكال المقاومة المدنية والانتهاكات التي تتعرض لها، وهو عمل ضروري في ظل محاولات طمس الرواية الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف المعرفية والتحليلية والتطبيقية، يمكن تصنيفها ضمن أربعة مستويات رئيسية:

أولاً: الأهداف الوصفية والتوثيقية

- **قياس حجم ونطاق الظاهرة:** تحديد نسبة المؤسسات المدنية الفلسطينية التي تعرضت لحملات التضليل والتحريض، وتوصيف أنماط هذه الحملات (ممنهجة/متفرقة/غائبة)
- **رسم خريطة الأنماط والسرديات:** تحديد السرديات الأكثر استخداماً في التحريض (دعم الإرهاب، الأجندة الغربية، الفساد المالي، الخيانة الوطنية، الاستهداف الشخصي).
- **تحديد الفاعلين الرئيسيين:** رسم خريطة الجهات التي تقف وراء حملات التحريض (حسابات وهمية، تيارات دينية محافظة، تجمعات عشائرية، صفحات إسرائيلية، جهات رسمية، منظمات ضغط دولية).
- **تحليل المنصات الرقمية:** تحديد القنوات الأكثر استخداماً في نشر التحريض (فيسبوك، تيك توك، إنستغرام، مواقع إخبارية، X.)
- **توثيق التأثيرات والأضرار:** قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على المؤسسات (اجتماعية، نفسية، مالية، قانونية).
- **قياس الرقابة الذاتية:** تقييم مدى لجوء المؤسسات إلى تقييد نطاق عملها تحت ضغط التحريض.

ثانياً: الأهداف التحليلية والتفسيرية

- **تحليل بنى القوة والسيطرة:** فهم كيف تتقاطع السلطات المحلية والإقليمية والدولية في استهداف المجتمع المدني الفلسطيني.
- **تحليل الخطاب النقدي:** تفكيك السرديات المستخدمة في التحريض من خلال تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis)، لفهم كيف يتم بناء المعاني وإعادة إنتاج الهيمنة.[22]

22 Fairclough, N. (1995). Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language (1st ed.). London: Longman. (2nd ed., 2010, Routledge)

- **فهم السياقات التاريخية والسياسية:** وضع الظاهرة في سياقها الأوسع كجزء من الاستراتيجية الاستعمارية الاستيطانية لتفكيك البنية المجتمعية الفلسطينية.
- **التحليل المقارن:** مقارنة أنماط الاستهداف بين قطاعات مختلفة (حقوق المرأة، حقوق الإنسان، التنمية المجتمعية).
- **التحليل التقاطعي:** فهم كيف تتقاطع عوامل متعددة (الموقع الجغرافي، نوع المؤسسة، مصادر التمويل، القضايا المطروحة) في تشكيل طبيعة الاستهداف وحدته.

ثالثا: الأهداف الاستراتيجية والتطبيقية

- **تطوير استراتيجيات الحماية والمقاومة:** تقديم توصيات عملية للمؤسسات المدنية حول كيفية مواجهة حملات التضليل.
- **بناء القدرات المؤسسية:** تحديد الاحتياجات التدريبية والتقنية اللازمة لتعزيز صمود المؤسسات.
- **تعزيز شبكات التضامن:** تقديم أدلة موثقة تساعد في بناء تحالفات محلية وإقليمية ودولية داعمة.
- **توجيه سياسات المانحين:** تزويد الجهات المانحة بمعلومات موثوقة لاتخاذ قرارات مستنيرة.
- **المساهمة في السياسات العامة:** تقديم توصيات لصانعي السياسات الفلسطينيين والدوليين حول كيفية حماية الفضاء المدني.

منهجية الدراسة

التصميم المنهجي العام:

تتبنى هذه الدراسة منهجية الأساليب المختلطة (Mixed Methods Research) التي تجمع بين المقاربات الكمية والنوعية في تصميم متكامل ومتوازٍ (Convergent Parallel Design). يقوم هذا التصميم على جمع البيانات الكمية والنوعية بشكل مستقل ومتزامن، ثم دمج النتائج في مرحلة التفسير للحصول على فهم أعمق وأشمل للظاهرة المدروسة.

- **التثليث (Triangulation): استخدام مصادر وأساليب متعددة لفحص نفس الظاهرة، مما يعزز موثوقية النتائج.**
- **التكامل (Complementarity): تعويض نقاط ضعف كل منهج بنقاط قوة المنهج الآخر.**
- **التوسع (Expansion): توسيع نطاق الفهم من خلال استخدام المناهج المختلفة لاستكشاف أبعاد مختلفة من الظاهرة.**

المكون الكمي: الاستبيان الميداني:

1. تصميم الاستبيان

تم تصميم استبيان منظم يتألف من 11 سؤالاً رئيسياً، غطى المحاور التالية:

- التعرض لحملات التحريض (نعم/لا، وإن كانت ممنهجة أم متفرقة)
- أنماط السرديات المستخدمة (اختيار متعدد)
- الجهات المحرضة (اختيار متعدد)
- المنصات المستخدمة (اختيار متعدد)
- التأثيرات والأضرار (اختيار متعدد)
- ممارسة الرقابة الذاتية (مقياس ثلاثي: لا/نعم في بعض القضايا/نعم بشكل كبير)

كما تم مراعاة المعايير التالية في التصميم:

- الوضوح المفاهيمي: استخدام مصطلحات واضحة ومحددة.
- الشمولية: تغطية جميع أبعاد الظاهرة المدروسة.
- الموضوعية: تجنب الأسئلة الموجهة أو المحملة بأحكام مسبقة.

2. العينة وطريقة الاختيار

تم اختيار عينة قصدية (Purposive Sample) من 40 مؤسسة مجتمع مدني عاملة في الضفة الغربية، بحيث تمثل العينة تنوعاً في:

- التوزيع الجغرافي: شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية.
- القطاعات: حقوق الإنسان، حقوق المرأة، التنمية المجتمعية، الإعلام، الشباب والطفولة، الإغاثة والطوارئ.
- حجم المؤسسات: مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة.

3. أساليب التحليل الكمي

تم استخدام التقنيات الإحصائية التالية:

- الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics): حساب التكرارات والنسب المئوية.
- الجداول التقاطعية (Cross-Tabulation): فحص العلاقات بين المتغيرات.
- اختبارات الدلالة الإحصائية: لتحديد ما إذا كانت الفروق بين المجموعات ذات دلالة إحصائية.
- تحليل الاتجاهات (Trend Analysis): لرصد التغيرات عبر الزمن.

المكون النوعي: التحليل المتعمق

1. تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis - CDA)

استندت الدراسة إلى إطار نورمان فيركلف (Norman Fairclough)(18) الذي يقترح تحليل الخطاب على ثلاثة مستويات:

- **المستوى الأول - التحليل النصي (Textual Analysis): فحص البنية اللغوية للنصوص:**
  - المفردات والمصطلحات المستخدمة (مثل "إرهاب"، "أجندة غربية"، "فساد")
  - الاستعارات والرموز (مثل تشبيه المؤسسات بـ"أذرع الإرهاب")
  - التركيبات النحوية (استخدام المبني للمجهول لإخفاء الفاعل الحقيقي)

- **المستوى الثاني - تحليل الممارسة الخطابية (Discursive Practice): فحص عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك الخطاب:**
  - من ينتج الخطاب؟ (الإعلام الإسرائيلي، منظمات الضغط، التيارات المحافظة)
  - كيف يتم توزيعه؟ (وسائل التواصل الاجتماعي، الإعلام الرسمي)
  - من يستهلكه؟ (الجمهور المحلي، المانحون الدوليون، صانعو القرار)
  - ما هي العلاقات بين هذه الأطراف؟

- **المستوى الثالث - التحليل الاجتماعي (Social Practice): ربط الخطاب بالسياقات الاجتماعية والسياسية:**
  - ما هي البنى السلطوية التي تدعم هذا الخطاب؟
  - كيف يُعيد الخطاب إنتاج الهيمنة والسيطرة؟
  - ما هي المصالح الاستراتيجية التي يخدمها؟

2. تحليل الأطر الإعلامية (Framing Analysis)

استندت الدراسة إلى نظرية الأطر الإعلامية كما طورها إيرفينغ غوفمان (Erving Goffman) وروبرت إنتمان (Robert Entman)، والتي تشرح كيف تُستخدم الأطر لتنظيم الواقع الاجتماعي وتقديمه بطريقة معينة.[23]

23 Goffman, E. (1974). Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Entman, R. M. (1993). Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. Journal of Communication, 43(4), 51-58. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304.x

3. التحليل التوثيقي (Documentary Analysis)

تـم جمـع وتحليـل قـرارات رسـمية إسـرائيلية، تقاريـر منظمـات الضغـط والمنظمـات الحقوقيـة الدوليـة والمحليـة، مقـالات إعلاميـة، ومنشـورات علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي.

ضمانات الجودة المنهجية

حرصت الدراسة على تطبيق معايير صارمة لضمان جودة البحث:

- **الموثوقية (Reliability)**: الاتساق الداخلي والخارجي، والتوثيق الدقيق.
- **الصلاحية (Validity)**: صلاحية المحتوى والبناء والسياق.
- **المصداقية (Credibility)**: التثليث المنهجي والبياناتي، ومراجعة الزملاء.
- **الأخلاقيات البحثية**: الموافقة المستنيرة، السرية والخصوصية، عدم الإضرار، واحترام الكرامة.

القيود المنهجية

تُقر الدراسة بوجود بعض القيود:

- محدودية حجم العينة (40 مؤسسة)
- التغطية الجغرافية (الضفة الغربية فقط)
- التحيز المحتمل في الإجابات
- صعوبة التوثيق
- المحدودية الزمنية (العام 2025)

02

نتائج استطلاع رأي 40 مؤسسة مجتمع مدني

يكتسب استطلاع الرأي المصمم للعاملين في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ضمن هذه الدراسة أهميته من السياق الحرج الذي يواجهه المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تتعرض مؤسساته لحملات تضليل وتحريض ممنهجة تهدف إلى تشويه سمعتها، وتقليص فضاء عملها، وتقويض دورها في التنمية المجتمعية والدفاع عن حقوق الإنسان، وتأتي هذه الحملات في ظل سياق سياسي معقد يتسم بتصاعد القيود على العمل المدني، واستهداف منظمات المجتمع المدني من قبل جهات متعددة تستخدم تقنيات التضليل الرقمي والحرب النفسية.

تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتوثيق وتحليل واقع حملات التضليل والتحريض ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني خلال العام 2025، من خلال استطلاع آراء وخبرات العاملين في هذه المؤسسات، واستكشاف الأنماط والأساليب المستخدمة، والتأثيرات الناجمة عن هذه الحملات، وصولاً إلى فهم أعمق للتحديات التي تواجه القطاع المدني وسبل التصدي لها.

اعتمد الاستطلاع على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام استبيان إلكتروني منظم شمل 11 سؤالاً متنوعاً بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة، وزع على عينة قصدية من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في الضفة الغربية، بلغ حجم العينة 40 مؤسسة، تنوعت في طبيعة عملها وموقعها الجغرافي، مما يوفر تمثيلاً معقولاً لواقع القطاع المدني الفلسطيني.

تتوزع المؤسسات المشاركة في الدراسة جغرافياً على مناطق الضفة الغربية الثلاث بشكل غير متساوٍ، حيث تتركز الأغلبية في وسط الضفة الغربية بنسبة 57.5% (23 مؤسسة)، تليها منطقة الجنوب بنسبة 22.5% (9 مؤسسات)، ثم منطقة الشمال بنسبة 20% (8 مؤسسات)، يعكس هذا التوزيع واقع التمركز الجغرافي للمؤسسات المدنية الفلسطينية، حيث تتجمع النسبة الأكبر في المراكز الحضرية الرئيسية في وسط الضفة، خاصة في محافظة رام الله والبيرة التي تشكل مركز الثقل السياسي والاقتصادي والمدني في الضفة الغربية.

يكتسب هذا التوزيع أهمية تحليلية عند ربطه بنتائج الأسئلة اللاحقة، حيث يمكن استكشاف ما إذا كان الموقع الجغرافي يشكل عاملاً في تعرض المؤسسات للتحريض أو في شدة الهجمات الموجهة ضدها، فالمؤسسات في وسط الضفة، بحكم قربها من مراكز القرار ووسائل الإعلام، قد تكون أكثر عرضة للرصد والاستهداف من جهات متعددة، مقارنة بالمؤسسات في المناطق الأخرى.

تكشف البيانات عن تنوع واسع في طبيعة عمل المؤسسات المشاركة، مما يوفر فهماً شاملاً لواقع القطاع المدني الفلسطيني، حيث تتصدر مؤسسات الإعلام والصحافة القائمة بنسبة 25% (10 مؤسسات)، وهو ما يعكس الدور الحيوي للإعلام في توثيق الانتهاكات ونقل الرواية الفلسطينية، ويفسر أيضاً تعرضها لحملات تشهير مكثفة نظراً لتأثيرها على الرأي العام، تليها مؤسسات التنمية المجتمعية والشبابية بنسبة 22.5% (9 مؤسسات)، التي تلعب دوراً محورياً في تمكين الشباب وبناء قدراتهم.

تتساوى مؤسسات الإغاثة والمساعدات الإنسانية مع مؤسسات الأبحاث والسياسات في نسبة 12.5% لكل منهما (5 مؤسسات لكل قطاع)، كما تواجه المؤسسات الإغاثية تحديات خاصة في ظل محاولات ربطها بـ"دعم الإرهاب" أو الفساد المالي، بينما تتعرض مراكز الأبحاث لاتهامات بترويج "أجندات غربية" بحكم علاقاتها الدولية ودورها في التأثير على السياسات العامة، وتشكل مؤسسات حقوق الإنسان والدفاع القانوني نسبة 10% (4 مؤسسات)، وهي من أكثر القطاعات تعرضاً للهجمات نظراً لعملها في توثيق الانتهاكات وملاحقة المنتهكين قانونياً.

أما مؤسسات حقوق المرأة والنوع الاجتماعي فتمثل 7.5% (3 مؤسسات)، وتواجه استهدافاً نوعياً يركز على اتهامات "تدمير الأسرة" و"نشر الانحلال" و"مخالفة الدين"، مما يجعلها عرضة لحملات تحريض ذات طابع اجتماعي ومحافظ. كما سجلت الدراسة وجود 10% من المؤسسات متعددة التخصصات، وهو ما يعكس التوجه نحو العمل المتكامل والشامل في القطاع المدني.

يكتسب هذا التنوع القطاعي أهمية كبيرة عند تحليل أنماط الاستهداف، حيث تختلف السرديات التشويهية والجهات المحرضة باختلاف طبيعة عمل المؤسسة، فالمؤسسات الإعلامية تواجه اتهامات بـ"الخيانة الوطنية"، بينما تتعرض مؤسسات حقوق المرأة لاتهامات بـ"الأجندة الغربية" و"تدمير الأسرة"، في حين تستهدف المؤسسات الإغاثية بسرديات "الفساد المالي" و"دعم والارهاب".

كشفت هذه الدراسة من خلال استطلاع الرأي المصمم للعاملين في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، عن واقع مقلق يواجه مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية خلال العام 2025، حيث تعرضت 90% من المؤسسات المشاركة في الدراسة (36 من أصل 40 مؤسسة) لحملات تضليل وتحريض ممنهجة أو بين الحين والآخر، تتوزع هذه الحملات بين حملات ممنهجة ومكثفة بنسبة 45% (18 مؤسسة) وحوادث فردية متفرقة بنسبة 45.0% أيضاً (18 مؤسسة)، في حين لم تتعرض سوى 10.0% من المؤسسات (4 مؤسسات) لأي شكل من أشكال التحريض.

تكشف النتائج ايضاً عن أنماط منظمة من الاستهداف الممنهج، تتسم بتنوع الجهات المحرضة وتعدد السرديات التحريضية والاستخدام المكثف للمنصات الرقمية، وخاصة فيسبوك الذي شهد 90% من ساحة هذه الهجمات، كما أظهرت الدراسة تأثيرات عميقة على عمل المؤسسات، حيث اضطرت 70% منها لممارسة الرقابة الذاتية بدرجات متفاوتة، مع تسجيل أضرار اجتماعية ونفسية وصلت إلى 70% من المؤسسات لكل منهما.

تمثل هذه النتائج مؤشرات خطيرة على تقلص الفضاء المدني وتآكل حرية العمل المؤسسي في الضفة الغربية، مما يستدعي استجابة عاجلة من كافة الأطراف المعنية لحماية المجتمع المدني الفلسطيني وتمكينه من مواصلة دوره التنموي والحقوقي.

رصد الهجمات الإعلامية: واقع مقلق يشمل 90% من المؤسسات

أظهرت البيانات أن 90% من المؤسسات المشاركة (36 مؤسسة من أصل 40) تعرضت لشكل من أشكال الهجوم الإعلامي أو حملات التشهير خلال العام 2025، في حين لم تتعرض سوى 10% (4 مؤسسات) لأي هجوم، هذه النسبة المرتفعة تشير إلى أن التحريض ضد المجتمع المدني لم يعد ظاهرة هامشية أو عرضية، بل أصبح واقعاً راسخاً يطال الأغلبية الساحقة من المؤسسات بغض النظر عن طبيعة عملها أو موقعها الجغرافي.

الأكثر إثارة للقلق هو التساوي في نسب الحملات الممنهجة والحوادث المتفرقة، حيث أفادت 45% من المؤسسات (18 مؤسسة) بتعرضها لـ"حملة ممنهجة ومكثفة"، في حين ان نسبة مماثلة (45% \ 18 مؤسسة) تعرضت لـ"حوادث فردية متفرقة"، هذا التوزيع المتساوي يشير إلى وجود مستويين من الاستهداف: الأول ممنهج ومنظم يستهدف مؤسسات محددة بحملات طويلة الأمد ومكثفة، والثاني عرضي يأخذ شكل هجمات فردية غير منسقة ولكنها تتكرر بشكل دوري.

من المهم الإشارة إلى أن وصف حملات التحريض بأنها "ممنهجة ومكثفة" يعني أنها لا تقتصر على هجمات عشوائية أو ردود أفعال فردية، بل تتسم بالتخطيط والتنسيق واستخدام أدوات متعددة ومنصات متنوعة، مما يشير إلى وجود جهات منظمة تقف وراءها، أما الحوادث المتفرقة، رغم عدم تنظيمها الواضح، فإن تكرارها وتشابه أنماطها قد يشير إلى خطاب عام معادٍ للمجتمع المدني تغذيه بيئة سياسية واجتماعية محفزة على التحريض.

تحمل هذه النتيجة دلالات خطيرة على حرية العمل المدني في الضفة الغربية، حيث تعكس بيئة معادية ومحفوفة بالمخاطر تواجهها المؤسسات يومياً، مما يؤثر على قدرتها على القيام بدورها التنموي والحقوقي بفعالية واستقلالية.

السرديات التحريضية: تنوع التهم وتكرار الأنماط

كشفت نتائج هذا السؤال عن خمس سرديات تحريضية رئيسية تستخدم بشكل متكرر في حملات التحريض ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. حيث تتصدر تهمة "دعم الإرهاب/الفصائل" القائمة بنسبة 40% (16 مؤسسة من أصل 40)، وهي سردية تستخدم على نطاق واسع من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومنظمات الضغط مثل NGO Monitor، التي تعمل بشكل ممنهج على ربط المؤسسات المدنية الفلسطينية بما تسميه "الإرهاب" أو الفصائل السياسية، بهدف تبرير إغلاقها أو قطع التمويل عنها أو تجريمها دولياً.

تأتي في المرتبة الثانية سردية "الأجندة الغربية/تدمير الأسرة" بنسبة 32.5% (13 مؤسسة)، وهي اتهامات تستهدف بشكل خاص مؤسسات حقوق المرأة والنوع الاجتماعي، والمؤسسات التي تتلقى تمويلاً دولياً. تركز هذه السردية على اتهام المؤسسات بنشر "الانحلال الأخلاقي"، و"مخالفة الدين والعادات"، و"تطبيع أجندات استعمارية غربية"، مستغلة الحساسية الاجتماعية والدينية في المجتمع الفلسطيني لتأليب الرأي العام ضد هذه المؤسسات.

في المرتبة الثالثة تأتي تهمة "الاستهداف الشخصي/الأخلاقي" بنسبة 25% (10 مؤسسات)، وهي من أخطر السرديات لأنها تستهدف سمعة الأفراد العاملين في المؤسسات شخصياً، من نشر شائعات، وفبركة صور ومقاطع فيديو، بهدف تشويه سمعتهم الشخصية والمهنية وإجبارهم على الانسحاب من العمل المدني، هذا النوع من الهجمات يترك أثراً نفسياً عميقاً ويخلق بيئة من الخوف والترهيب.

تحتل سردية "الفساد المالي/سرقة المساعدات" المرتبة الرابعة بنسبة 20% (8 مؤسسات)، وتستهدف هذه الاتهامات بشكل خاص المؤسسات الإغاثية والتنموية التي تتلقى تمويلاً دولياً، حيث تروج شائعات حول "ثراء العاملين"، و"سرقة التبرعات"، و"الفساد المالي"، مما يقوض ثقة الجمهور والمانحين في هذه المؤسسات ويهدد استمراريتها المالية.

أخيراً، تأتي تهمة "الخيانة الوطنية" بنسبة 17.5% (7 مؤسسات)، وهي من أشد التهم خطورة في السياق الفلسطيني، حيث تتهم المؤسسات بـ"الطعن في الظهر"، و"التنسيق الأمني مع الاحتلال"، و"شق الصف الوطني"، مما يضع المؤسسة وعامليها في موقف دفاعي مجتمعياً.

من الملاحظ أن هذه السرديات لا تستخدم بشكل منفصل، بل غالباً ما تتداخل وتتكامل في حملة واحدة، حيث قد تتعرض مؤسسة واحدة لعدة تهم في آن واحد (بلغ إجمالي التهم المذكورة 54 تهمة من 40 مستجيباً)، مما يضاعف من الضرر ويجعل الدفاع عن السمعة أكثر تعقيداً. كما أن هذه السرديات تستهدف المؤسسات من زوايا مختلفة: سياسية (دعم الإرهاب، الخيانة)، اجتماعية (الأجندة الغربية، تدمير الأسرة)، أخلاقية (الاستهداف الشخصي)، ومالية (الفساد)، مما يشير إلى استراتيجية متعددة الأبعاد تهدف إلى محاصرة المؤسسات من كل الجهات.

الجهات المحرضة: تعدد الفاعلين وتشابك الأجندات

تكشف النتائج عن شبكة معقدة ومتنوعة من الجهات التي تقف خلف حملات التحريض، حيث حددت المؤسسات المشاركة ست فئات رئيسية من المحرضين (بلغ إجمالي الإجابات 70 من 40 مستجيباً، مما يدل على تعدد الجهات المحرضة لكل مؤسسة). تتصدر "الحسابات الوهمية بأسماء عامة (ذباب إلكتروني) القائمة بنسبة 62.5% (25 مؤسسة)، وهو ما يشير إلى استخدام واسع لتقنيات التضليل الرقمي والحرب الإلكترونية، حيث يتم إنشاء حسابات مجهولة المصدر لنشر الشائعات والتحريض دون الكشف عن الجهة الحقيقية وراءها، هذا النمط يجعل من الصعب تتبع المصدر أو الملاحقة القانونية، ويعزز من فعالية الحملات التشويهية.

في المرتبة الثانية تأتي "التيارات الدينية أو الأحزاب السياسية المحافظة (مثل حزب التحرير)" بنسبة 45% (18 مؤسسة)، وهي جهات محلية معروفة بخطابها المحافظ ومعارضتها للعمل المدني الذي تعتبره مخالفاً للشريعة أو للقيم الاجتماعية التقليدية، كما تستهدف هذه التيارات بشكل خاص مؤسسات حقوق المرأة والمؤسسات التي تتلقى تمويلاً دولياً، من خلال حملات تحريض تستغل الخطاب الديني والاجتماعي لتأليب الرأي العام ضد هذه المؤسسات.

تحتل "التجمعات العشائرية أو العائلية (بيانات عشائر)" المرتبة الثالثة بنسبة 25% (10 مؤسسات)، وهو ما يعكس دور البنى التقليدية في المجتمع الفلسطيني في استهداف المؤسسات المدنية، خاصة عندما تتعارض أنشطتها مع مصالح عشائرية أو عندما تتناول قضايا حساسة تتعلق بالعنف الأسري أو الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، ويأخذ هذا التحريض غالباً شكل بيانات عشائرية تدين المؤسسة وتطالب بإغلاقها أو معاقبة القائمين عليها.

تأتي "الصفحات والحسابات التابعة للاحتلال الإسرائيلي (ناطقين، مؤثرين)" في المرتبة الرابعة بنسبة 20% (8 مؤسسات)، وتمثل الذراع الدعائية الإسرائيلية التي تستهدف المجتمع المدني الفلسطيني من خلال صفحات ناطقة بالعربية ومؤثرين موالين، بهدف تشويه سمعة المؤسسات وربطها بـ"الإرهاب" أو "التطرف"، وتبرير سياسات الإغلاق والملاحقة.

بنسب متساوية بلغت 7.5% لكل منها (3 مؤسسات لكل فئة)، تأتي "الجهات الرسمية/الحكومية" و"منظمات الضغط الدولية (مثل NGO Monitor، UKLFI)". الجهات الرسمية تشير إلى تورط بعض الجهات الحكومية الفلسطينية في حملات تضييق على مؤسسات مدنية معينة، خاصة تلك التي تنتقد السياسات الرسمية أو تعمل على قضايا حقوقية حساسة. أما منظمات الضغط الدولية فهي جهات منظمة ومدعومة تعمل بشكل ممنهج على تجريم المجتمع المدني الفلسطيني دولياً وقطع التمويل عنه من خلال تقارير تشويهية وحملات ضغط على الحكومات والمانحين.

هذا التعدد والتنوع في الجهات المحرضة يكشف عن تشابك الأجندات المحلية والإقليمية والدولية في استهداف المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تتقاطع مصالح الاحتلال مع خطابات محافظة محلية وضغوطات سياسية رسمية وحملات دولية منظمة، لتخلق بيئة معادية شديدة التعقيد يصعب على المؤسسات التعامل معها بفعالية.

المنصات الرقمية: هيمنة فيسبوك وتعدد ساحات المواجهة

تشير النتائج إلى أن المنصات الرقمية شكلت الساحة الرئيسية لحملات التحريض ضد المجتمع المدني الفلسطيني، مع هيمنة واضحة لمنصة فيسبوك التي سجلت أعلى نسبة بين جميع المنصات بـ 90% (36 مؤسسة من أصل 40)، مما يعكس أن تسع من كل عشر مؤسسات تعرضت للتحريض عليها عبر فيسبوك. **هذه الهيمنة تعود إلى عدة عوامل:** انتشار فيسبوك الواسع في المجتمع الفلسطيني كمنصة تواصل اجتماعي رئيسية، وسهولة إنشاء حسابات وصفحات وهمية، وضعف آليات الرقابة والمحاسبة على المحتوى المحرض، بالإضافة إلى قدرة المنصة على الوصول إلى شرائح واسعة من المستخدمين بسرعة كبيرة.

- في المرتبة الثانية، تأتي منصة تيك توك بنسبة 37.5% (15 مؤسسة)، وهو ما يعكس التحول نحو المنصات المرئية القصيرة والجذابة التي تستهدف بشكل خاص الشباب. يتميز تيك توك بقدرته على نشر المحتوى بسرعة هائلة وبشكل فيروسي، مما يجعله أداة فعالة للتحريض والتشويه من خلال مقاطع فيديو قصيرة تحمل رسائل مكثفة ومؤثرة. الانتشار السريع لهذه المنصة بين الفئات الشابة جعلها ساحة جديدة لحملات التضليل.

- تحتل إنستغرام المرتبة الثالثة بنسبة 22.5% (9 مؤسسات)، وهي منصة تركز على المحتوى المرئي والقصص، وتستخدم في حملات تشويه السمعة من خلال نشر صور مفبركة أو تعليقات تحريضية على منشورات المؤسسات. أما "المواقع الإخبارية" فسجلت نسبة 17.5% (7 مؤسسات)، حيث تلعب بعض المواقع دوراً في نشر أخبار كاذبة أو مضللة عن المؤسسات، مما يمنح التحريض شكلاً "إخبارياً" يضفي عليه مصداقية زائفة.

- في المرتبة الأخيرة، تأتي منصة X (تويتر سابقاً) بنسبة 10% (4 مؤسسات)، وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بالمنصات الأخرى، ربما لأن استخدام X أقل شيوعاً في المجتمع الفلسطيني مقارنة بفيسبوك وتيك توك، أو لأن طبيعة المنصة التي تعتمد على النصوص القصيرة أقل فعالية في التحريض مقارنة بالمنصات المرئية.

من المهم ملاحظة أن إجمالي الإجابات بلغ 71 من 40 مستجيباً، مما يعني أن معظم المؤسسات تعرضت للتحريض على أكثر من منصة واحدة في نفس الوقت، وهو ما يشير إلى حملات منسقة ومتعددة القنوات تستخدم كل منصة لاستهداف شريحة معينة من الجمهور. هذا التعدد في المنصات يزيد من صعوبة التصدي للحملات، حيث تحتاج المؤسسات إلى رصد ومواجهة التحريض على عدة جبهات رقمية في آن واحد.

الهيمنة الساحقة لفيسبوك (90%) تطرح تساؤلات جدية حول مسؤولية المنصة في مكافحة خطاب الكراهية والتحريض، وحول فعالية آليات الإبلاغ والمساءلة المتاحة حالياً، كما تشير إلى ضرورة تطوير استراتيجيات دفاعية رقمية تركز بشكل خاص على فيسبوك كمنصة رئيسية للمواجهة، مع عدم إهمال المنصات الأخرى الصاعدة مثل تيك توك.

الأضرار الناجمة: تأثيرات متعددة الأبعاد على المؤسسات

يتصدر "الضرر الاجتماعي" قائمة الأضرار بنسبة 70 % (28 مؤسسة من أصل 40)، وهو ما يعكس التأثير الأكثر عمقاً وخطورة على المدى الطويل، حيث ان فقدان ثقة الجمهور يعني تقويض الأساس الذي تقوم عليه المؤسسة، حيث تفقد شرعيتها المجتمعية وقدرتها على التأثير والوصول إلى المستفيدين، وهذا النوع من الضرر يصعب إصلاحه حتى بعد انتهاء الحملة التحريضية، لأن الشائعات والاتهامات تترك أثراً طويل الأمد في ذاكرة المجتمع.

بنفس النسبة (70%\ 28 مؤسسة)، يأتي "الضرر النفسي للطاقم (التهديدات)"، وهو أمر بالغ الخطورة لأنه يمس سلامة الأفراد العاملين في المؤسسات بشكل مباشر، تشمل هذه الأضرار التهديدات المباشرة بالقتل أو الاعتداء، والتحرش الإلكتروني، والضغوط النفسية المستمرة، هذا النوع من الضرر يخلق بيئة عمل غير آمنة وقد يدفع الكوادر المؤهلة للانسحاب من القطاع المدني، مما يفقد المؤسسات أهم مواردها البشرية.

من اللافت أن 40% من المؤسسات (16 مؤسسة) أفادت بأنها تعرضت لكلا النوعين من الأضرار معاً (الاجتماعي والنفسي)، وهو ما يشير إلى أن حملات التحريض غالباً ما تؤدي إلى تأثيرات مركبة تطال المؤسسة ككيان وتطال الأفراد العاملين فيها في آن واحد، هذا التداخل يضاعف من الأضرار ويجعل المواجهة أكثر صعوبة.

في المقابل، سجل "الضرر المالي (قطع تمويل/تجميد حسابات)" نسبة أقل بكثير بلغت 10% (4 مؤسسات فقط)، رغم خطورته الكبيرة على استمرارية المؤسسات، هذا الضرر يتجلى في قطع التمويل من قبل المانحين الدوليين بسبب الشائعات حول الفساد المالي أو دعم الإرهاب، أو في تجميد الحسابات البنكية من قبل السلطات، النسبة المنخفضة قد تعني أن التأثيرات المالية المباشرة لم تتحقق بعد في معظم الحالات، أو أن المؤسسات تمكنت من حماية مصادر تمويلها حتى الآن، لكن هذا لا ينفي التهديد القائم.

الأقل نسبة هو "الضرر القانوني (ملاحقات/قضايا)" بنسبة 2.5% (مؤسسة واحدة)، مما يشير إلى أن التحريض لم يتحول بعد إلى ملاحقات قانونية واسعة النطاق في معظم الحالات، لكن التهديد بالملاحقة القانونية يبقى أداة ضغط قائمة تستخدم لترهيب المؤسسات وإجبارها على تقليص أنشطتها.

من المهم الإشارة إلى أن إجمالي الأضرار المذكورة بلغ 61 ضرراً من 40 مستجيباً، مما يعني أن معظم المؤسسات تعرضت لأكثر من نوع واحد من الأضرار، وهو ما يعكس الطابع الشامل والمدمر لحملات التحريض، هذا التعدد في الأضرار يضع المؤسسات في موقف دفاعي صعب، حيث تضطر لمواجهة تحديات متعددة في وقت واحد: حماية سمعتها المجتمعية، وحماية طاقمها من التهديدات، والحفاظ على مصادر تمويلها، والدفاع عن نفسها قانونياً.

الرقابة الذاتية: استجابة دفاعية تهدد استقلالية العمل المدني

تكشف النتائج عن أحد التأثيرات الأكثر خطورة لحملات التحريض على حرية واستقلالية العمل المدني في الضفة الغربية، حيث أظهرت البيانات أن 70% من المؤسسات (28 مؤسسة من أصل 40) اضطرت لممارسة شكل من أشكال الرقابة الذاتية كاستجابة دفاعية لتجنب الهجمات، تتوزع هذه النسبة بين 52.5% (21 مؤسسة) مارست الرقابة الذاتية "في بعض القضايا الحساسة فقط"، و17.5% (7 مؤسسات) مارستها "بشكل كبير جداً". في المقابل، أفادت 30 % فقط من المؤسسات (12 مؤسسة) بأنها "واصلت العمل كالمعتاد" دون ممارسة رقابة ذاتية.

هذه النتائج مقلقة للغاية لأنها تعني أن حملات التحريض حققت أحد أهدافها الرئيسية: إجبار المؤسسات على تقليص نطاق عملها وتجنب القضايا الحساسة دون الحاجة إلى فرض قيود قانونية أو أمنية مباشرة، فالرقابة الذاتية، في جوهرها، هي شكل من أشكال الرقابة الأكثر فعالية لأنها تأتي من داخل المؤسسة نفسها تحت ضغط الخوف والتهديد، وبالتالي يصعب رصدها أو توثيقها أو مقاومتها.

الممارسة "في بعض القضايا الحساسة فقط" (52.5%) تعني أن أكثر من نصف المؤسسات تتجنب التعامل مع قضايا معينة أو تقلل من حدة خطابها في مواضيع محددة لتجنب التحريض، قد تشمل هذه القضايا: التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي والمرأة، توثيق انتهاكات الفصائل، التعاون مع جهات دولية، أو تناول قضايا دينية واجتماعية حساسة، او المساهمة الاغاثية والمؤسسية في مناطق الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، هذا التجنب يقلص من فعالية المؤسسات ويحد من قدرتها على القيام بدورها الكامل.

الأكثر خطورة هو أن 17.5% من المؤسسات (7 مؤسسات) مارست الرقابة الذاتية "بشكل كبير جداً"، وهو ما يعني أنها غيرت بشكل جذري من طبيعة خطابها أو أنشطتها، أو ربما ألغت برامج وفعاليات كاملة، بسبب الخوف من التحريض.

في المقابل، الـ30% من المؤسسات التي واصلت العمل كالمعتاد (12 مؤسسة) رفضت الخضوع للتهديدات وحافظت على استقلاليتها رغم الضغوطات، قد يعود هذا الصمود إلى عوامل عدة: قوة المؤسسة ومكانتها المجتمعية، أو وجود دعم مؤسسي قوي، أو التزام عميق بالمبادئ الحقوقية والمهنية، أو ربما لأن طبيعة عملها لا تتعارض بشكل مباشر مع الجهات المحرضة.

من المهم فهم أن الرقابة الذاتية ليست مجرد خيار دفاعي، بل هي تأثير طويل الأمد على حرية التعبير وحرية العمل المدني، عندما تصبح المؤسسات حذرة وخائفة من التعامل مع قضايا معينة، فإن المجتمع بأكمله يخسر صوتاً مهماً كان يمكن أن يسهم في التغيير والتطوير، كما أن الرقابة الذاتية تخلق بيئة من الصمت والخوف تشجع الجهات المحرضة على مواصلة هجماتها، لأنها ترى أنها حققت أهدافها.

الأدوات المفتقدة: فجوات في القدرات والموارد

سلطت النتائج الضوء على الأدوات والموارد التي تفتقدها مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة حملات التحريض، مما يوفر فهماً دقيقاً للفجوات القائمة ويساعد في توجيه جهود الدعم المستقبلية،

- تصدرت غياب "الاستراتيجية الإعلامية (لصياغة رواية مضادة فعالة)" قائمة الأدوات المفتقدة بنسبة 67.5% (27 مؤسسة من أصل 40)، وهو ما يعكس أن ثلثي المؤسسات تعاني من عجز في القدرة على صياغة رد فعال ومنظم على حملات التشويه، كما ان غياب الاستراتيجية الإعلامية يعني أن المؤسسات تتعامل مع التحريض بشكل عشوائي وردود أفعال آنية غير مدروسة، مما يقلل من فعالية دفاعها ويجعلها عرضة لمزيد من الهجمات.

- في المرتبة الثانية، وبفارق بسيط جداً، جاء غياب "التضامن الجماعي (شبكة حماية من المؤسسات الأخرى)" بنسبة 65 % (26 مؤسسة)، هذه النتيجة تكشف عن واقع مؤلم من الانقسام والفردية في مواجهة التحريض، حيث تجد كل مؤسسة نفسها وحيدة في مواجهة الهجمات دون دعم فعال من المؤسسات الأخرى، فغياب التضامن الجماعي يضعف موقف القطاع المدني ككل، ويسهل على الجهات المحرضة استهداف المؤسسات واحدة تلو الأخرى دون مقاومة منظمة، كما ان وجود شبكة حماية قوية يمكن أن يوفر دعماً معنوياً ومادياً وإعلامياً للمؤسسات المستهدفة، ويرسل رسالة واضحة بأن المجتمع المدني متماسك ولن يسمح بتفكيكه.

- في المرتبة الثالثة، وبنسبة متساوية بلغت 45 % لكل منهما (18 مؤسسة لكل أداة)، جاء غياب كل من "الدعم القانوني المتخصص (لملاحقة المحرضين)" و"الأدوات التقنية (لرصد المصادر وإزالة المحتوى)". حيث ان الحاجة إلى الدعم القانوني تعكس رغبة المؤسسات في تحويل المواجهة من الدفاع السلبي إلى الملاحقة القانونية الفعالة للمحرضين، أما الأدوات التقنية فهي ضرورية لرصد حملات التحريض في مراحلها المبكرة، وتتبع مصادرها، وتوثيقها، والإبلاغ عنها لإزالتها من المنصات الرقمية، لكن معظم المؤسسات لا تمتلك هذه الأدوات أو الخبرة في استخدامها.

من اللافت أن إجمالي الأدوات المفتقدة المذكورة بلغ 89 من 40 مستجيباً، مما يعني أن معظم المؤسسات تفتقد أكثر من أداة واحدة، وهو ما يشير إلى فجوة شاملة في القدرات والموارد المتاحة لمواجهة التحريض، هذا العجز المتعدد الأبعاد يضع المؤسسات في موقف ضعيف أمام خصوم يملكون موارد كبيرة وقدرات تقنية متقدمة.

النسب المرتفعة للاستراتيجية الإعلامية (67.5%) والتضامن الجماعي (65.0%) تشير إلى أولويات واضحة يجب أن تركز عليها جهود بناء القدرات والدعم المؤسسي، من قبيل تطوير استراتيجيات إعلامية فعالة وبناء شبكات تضامن قوية يمكن أن يحدث فرقاً جوهرياً في قدرة المؤسسات على مواجهة التحريض والحفاظ على سمعتها واستمراريتها.

التحليل التقاطعي: العلاقات بين المتغيرات

- **التحريض حسب الموقع الجغرافي**

كشف التحليل التقاطعي عن تباينات جغرافية مهمة في أنماط التعرض للتحريض، حيث سجلت منطقة جنوب الضفة الغربية أعلى نسبة من الحوادث الفردية المتفرقة (66.7%)، في حين تعرضت نسبة أقل (22.2%) لحملات ممنهجة، هذا النمط قد يعكس طبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية في الجنوب او ربما يعزز فرضية الذباب الالكتروني التي تبدو فردية لكن في جوهرها هي منظمة. في المقابل، شهدت منطقة شمال الضفة توازناً بين الحملات الممنهجة (50%) والحوادث المتفرقة (50%)، مع عدم تسجيل أي حالة "لا" (0.0%)، مما يعني أن جميع المؤسسات في الشمال تعرضت للتحريض بشكل أو بآخر.

أما وسط الضفة، التي تضم أكبر عدد من المؤسسات، فسجلت نسبة أعلى من الحملات الممنهجة (52.2%) مقارنة بالحوادث المتفرقة (34.8%)، مع وجود نسبة 13% من المؤسسات لم تتعرض للتحريض، هذا النمط يتوافق مع كون الوسط مركزاً للنشاط المدني والسياسي، مما يجعله هدفاً رئيسياً للحملات المنظمة.

- **التحريض حسب طبيعة عمل المؤسسة**

أظهر التحليل التقاطعي تبايناً ملحوظاً في درجة التعرض للتحريض بحسب طبيعة عمل المؤسسة، حيث سجلت مؤسسات حقوق المرأة والنوع الاجتماعي أعلى نسبة من الحملات الممنهجة (100%)، وتعرضت جميع المؤسسات الثلاث المشاركة لحملات مكثفة دون استثناء، هذا يعكس الاستهداف الممنهج لهذا القطاع من قبل التيارات المحافظة والدينية التي ترى في عمل هذه المؤسسات تهديداً للقيم التقليدية.

في المقابل، لم تسجل مؤسسات حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية أي حالة "لا" (0.0%)، مما يعني تعرض جميع المؤسسات في هذين القطاعين للتحريض، حيث توزعا مؤسسات حقوق الإنسان بين حملات ممنهجة (40%) وحوادث متفرقة (60%)، بينما سجلت مؤسسات التنمية المجتمعية نسبة 50% حملات ممنهجة و50% حوادث متفرقة.

المؤسسات الإعلامية والإغاثية سجلت أعلى نسب من "عدم التعرض" للتحريض (16.7% و20% على التوالي)، لكن هذا لا يعني أنها بمنأى عن الاستهداف، بل يشير إلى تباين في الخبرات، فالمؤسسات الإعلامية توزعت بشكل متساوٍ تقريباً بين حملات ممنهجة (41.7%) وحوادث متفرقة (41.7%).

- **الرقابة الذاتية حسب طبيعة العمل**

كشف التحليل التقاطعي عن علاقة قوية بين طبيعة عمل المؤسسة ودرجة ممارسة الرقابة الذاتية، حيث سجلت كل من مؤسسات التنمية المجتمعية ومؤسسات حقوق الإنسان أعلى نسبة من الرقابة الذاتية "في بعض القضايا الحساسة" (80.0% لكل منهما)، مما يشير إلى أن هذين القطاعين يتعاملان مع قضايا حساسة بطبيعتها تستدعي الحذر والتوازن بين الفعالية والسلامة.

في المقابل، سجلت مؤسسات الإغاثة الإنسانية أعلى نسبة من "مواصلة العمل كالمعتاد" (60%)، وهو ما قد يعكس طبيعة عملها الإنساني المحايد نسبياً الذي لا يتطلب الخوض في قضايا سياسية أو اجتماعية حساسة، اما المؤسسات الإعلامية توزعت بين من واصلت العمل كالمعتاد (25%) ومن مارست رقابة ذاتية جزئية (50%) أو كبيرة (25%).

الأكثر إثارة للقلق هو أن مؤسسات حقوق المرأة سجلت نسبة 33.3% لكل من الخيارات الثلاثة (مواصلة كالمعتاد، رقابة جزئية، رقابة كبيرة)، مما يعكس انقساماً داخل القطاع بين من يصر على مواصلة العمل دون تراجع ومن يضطر للتكيف مع الضغوط الهائلة التي يواجهها.

بالمحصلة يكشف هذا الاستطلاع عن واقع مقلق يواجهه المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية، حيث تحولت حملات التضليل والتحريض من ظاهرة عرضية إلى استراتيجية ممنهجة تستهدف 90 % من المؤسسات، وتؤدي إلى تأثيرات عميقة على عملها واستقلاليتها وسمعتها، هذا الاستهداف، الذي يتعدد فاعلوه وتتنوع أساليبه، يهدف إلى تقليص الفضاء المدني وتحييد دور المؤسسات في التنمية والدفاع عن الحقوق ومراقبة السلطة.

لكن رغم قتامة الصورة، فإن النتائج تقدم أيضاً خارطة طريق واضحة للمواجهة: بناء استراتيجيات إعلامية فعالة (67.5% يفتقدونها)، وتعزيز التضامن الجماعي (65 % يفتقدونه)، وتطوير القدرات القانونية والتقنية (45 % يفتقدونها). هذه ليست مجرد توصيات تقنية، بل هي ضرورات وجودية لبقاء المجتمع المدني الفلسطيني ومواصلة دوره التاريخي.

المجتمع المدني الفلسطيني، الذي كان دائماً في طليعة النضال الوطني والتحرري، يواجه اليوم تحدياً جديداً يتطلب صموداً وإبداعاً وتضامناً، فالاستسلام لحملات التحريض يعني الاستسلام لمشروع تدجين المجتمع وإسكات الأصوات الحرة. في المقابل، المواجهة الذكية والمنظمة، المبنية على التضامن والاستراتيجية والقانون، يمكن أن تحول التحدي إلى فرصة لتعزيز وحدة القطاع المدني وتطوير قدراته وترسيخ دوره.

03

الاستهداف الممنهج الإسرائيلي

يستند الاستهداف الإسرائيلي للمجتمع المدني الفلسطيني إلى منظومة قانونية متشعبة تجمع بين القوانين الإسرائيلية المدنية والأوامر العسكرية في الأراضي المحتلة.[24] في قلب هذه المنظومة يقع قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016. وفي تشرين اول\ أكتوبر 2021 أصدر وزير "الدفاع الإسرائيلي" بيني غانتس قراراً بتصنيف ست مؤسسات فلسطينية كمنظمات "إرهابية" على حد تعبيره – وهي جمعية الضمير، ومؤسسة الحق، ومركز بيسان، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية.[25]استند الاحتلال في هذا التصنيف إلى ادعاءات لم تُدعم بأدلة علنية مقنعة. وقد أدانت هذه الخطوة بشدة من قبل خبراء الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان. في أعقاب القرار، أجرت عدة حكومات أوروبية تحقيقات مستقلة في الادعاءات الإسرائيلية وقد خلصت جميع هذه التحقيقات إلى عدم وجود أدلة تدعم الادعاءات الإسرائيلية. وواصلت هذه الدول تمويل المؤسسات المستهدفة.

24 Israel Ministry of Strategic Affairs. (2021). Terrorists in Suits: The Ties Between NGOs Promoting BDS and Terrorist Organizations

25 https://www.gov.il/en/departments/news/designation-terrorist-organizations-19102021

التحريض والتضليل ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الإعلام الإسرائيلي: دراسة تحليلية للعام 2025

مقدمة عامة

شهد العام 2025 تصعيداً ممنهجاً في خطاب التحريض والتضليل الإسرائيلي الموجه ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تحولت هذه المؤسسات من أطر مدنية تقدم خدمات إنسانية وحقوقية إلى أهداف مباشرة لحملات إعلامية منظمة تسعى إلى نزع الشرعية عنها وتجريمها، يكشف رصد وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" لوسائل الإعلام الإسرائيلية للعام 2025[26] عن نمط متكرر من الخطاب الذي يستهدف بشكل ممنهج المنظمات الإنسانية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والمؤسسات الصحية، والصحفيين الفلسطينيين، ومؤسسات الإغاثة الدولية العاملة مع الفلسطينيين.

يُظهر هذا التحليل كيف يُستخدم الإعلام الإسرائيلي أدوات خطابية متعددة لتشويه صورة مؤسسات المجتمع المدني، هذا الخطاب لا يقتصر على وسائل الإعلام التقليدية، بل يمتد ليشمل منصات التواصل الاجتماعي حيث يمارس المسؤولون الإسرائيليون وأعضاء الكنيست التحريض المباشر ضد هذه المؤسسات.

يتبنى هذه الفحص العلمي المعمق منهجية التحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis) لفحص مجموعة من النصوص الإعلامية الإسرائيلية، وتحديد الآليات اللغوية والأيديولوجية المستخدمة في التحريض، وكشف البنى السلطوية التي تعيد إنتاج الهيمنة وتبرير القمع، كما تعتمد الدراسة على نظرية الأطر الإعلامية (Framing Theory) لتوضيح كيف يتم تأطير مؤسسات المجتمع المدني ضمن سياقات سلبية تخدم الرواية الإسرائيلية.

26 https://info.wafa.ps/Categorys/Details/1476

- **الحالة الأولى: التحريض على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)**[27]

- **الجهة المحرضة:**

صحيفة "ميكور ريشون"، صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أعضاء كنيست من أحزاب اليمين الإسرائيلي

- **تاريخ التحريض:**

شباط\ فبراير – تشرين اول\ أكتوبر 2025

- **محتوى التحريض:**

تركزت حملة التحريض على الأونروا في عدة محاور رئيسية: الأول، اتهام الوكالة بأنها "مصنع للإرهابيين" وأن نظامها التعليمي يخرّج "جيلاً من المقاتلين"، والثاني، المطالبة بإغلاق الوكالة نهائياً وإلغاء تمويلها الدولي، والثالث، ربطها مباشرة بأحداث 7 أكتوبر 2023 واعتبارها شريكة في "الإرهاب".

في شباط\فبراير 2025، نشرت صحيفة "ميكور ريشون" مقالاً بعنوان "ليس فقط إغلاق الأونروا: الحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين"، دعت فيه إلى تفكيك الوكالة واعتبرت أن "الاعتراف باللاجئين الفلسطينيين" يجب أن يُقلّص، وأن الوكالة تُغذي "الدافعية لتدمير إسرائيل"، وفي تشرين اول \ أكتوبر 2025، نُشر مقال آخر بعنوان "جهاد برعاية الأونروا"، أكد أن "محكمة العدل الدولية تصر على استمرار عمل الوكالة التي لم تفعل سوى تفاقم المشكلة الفلسطينية"، وأن "جميع أفراد النخبة القيادية في حماس تخرّجوا من منظومة التعليم التابعة لها".

- **التحليل العميق:**

يمثل الخطاب الإسرائيلي الموجه ضد الأونروا نموذجاً متقدماً من الحرب على مؤسسات المجتمع المدني، حيث يتم استهداف مؤسسة أممية عريقة تأسست عام 1949 وتخدم ملايين اللاجئين الفلسطينيين، هذا الاستهداف ليس عشوائياً، بل يأتي ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من جذورها، عبر تفكيك المؤسسة الدولية الوحيدة التي تحفظ حق العودة حياً في الوعي الجمعي الفلسطيني والدولي.

27 https://info.wafa.ps/Pages/Details/35786
https://info.wafa.ps/Pages/Details/35921

من الناحية الخطابية، يُلاحظ استخدام ثلاث تقنيات رئيسية:

- **أولاً،** التجريم، حيث يتم ربط الوكالة الأممية بالفصائل المسلحة دون تقديم أدلة موثقة، بل من خلال استخدام عبارات فضفاضة مثل "تخرّج من منظومتها التعليمية". هذا الأسلوب يحول التعليم - وهو حق إنساني أساسي - إلى فعل تحريضي، ويجعل من تقديم الخدمات التعليمية للاجئين جريمة بحد ذاتها.

- **ثانياً،** التعميم المطلق، حيث يتم تحميل الوكالة بأكملها مسؤولية أفعال أفراد محددين، وهو ما يتناقض مع أبسط قواعد العدالة والمنطق.

- **ثالثاً،** الإسقاط التاريخي، بمعنى ربط أحداث راهنة بسياسات قديمة والادعاء بأن "سنوات من غسيل الدماغ" أدت إلى نتائج معينة، دون الإقرار بالسياق الاستعماري والقهري الذي يعيشه الفلسطينيون.

من الناحية القانونية والأخلاقية، يشكل هذا الخطاب انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني الذي يحمي المؤسسات الأممية ويضمن استقلالية عملها، كما أن استهداف الأونروا يُعد محاولة لنقل المسؤولية عن الأزمة الإنسانية في غزة من الجهة المحتلة (إسرائيل) إلى الضحية (الفلسطينيين) والمؤسسة التي تخدمهم، وعلى المستوى السياسي، فإن المطالبة بإلغاء الوكالة تعني عملياً إلغاء صفة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي إسقاط حق العودة المكفول في القرار الأممي 194، وهو ما يكشف عن الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى لهذه الحملة.

وعلى مستوى اهداف الدراسة الحالية التي نقوم بها والتي تستهدف التضليل والتحريض على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، فإن استهداف الاونروا التي تمس خدماتها ملايين الفلسطينيين وتتعاون مع العشرات من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في مشاريع وخدمات مختلفة، هو بحد ذاته يعد في جوهر الحرب على المجتمع الفلسطيني بأكمله ويؤدي بالضرورة الى اضرار مباشرة وغير مباشرة على هذه المؤسسات الفلسطينية والعاملين فيها والمستهدفين بخدماتها.

- **الحالة الثانية: التحريض على مستشفى المقاصد في القدس**

- **الجهة المحرضة:**

صحيفة "معاريف"، الكاتب نداف هعتسني

- **تاريخ التحريض:**

تموز\ يوليو 2025[28]

- **محتوى التحريض:**

نشرت صحيفة "معاريف" في تموز\ يوليو 2025 مقالاً بعنوان "الاستهتار بالقانون الإسرائيلي: نفقد السيطرة في القدس"، اتهم فيه الكاتب مستشفى المقاصد بأنه "موقع اختراق فلسطيني للسيادة الإسرائيلية"، وأن استمرار عمله يمثل "مساساً خطيراً بالسيادة الإسرائيلية واستهتاراً بالقانون الإسرائيلي"، كما ادعى أن "السلطة الفلسطينية نفذت مرسوماً رئاسياً للسيطرة على المستشفى"، وأضاف: "إلى جانب ما يشكّله هذا المسار من مساس خطير بالسيادة الإسرائيلية، واستهتار بالقانون الإسرائيلي، وتعريض لصحة المرضى للخطر، يدور في هذه القصة الكثير من المال".

- **التحليل العميق:**

يكشف التحريض على مستشفى المقاصد - وهو مؤسسة صحية خيرية تأسست عام 1968 وتقدم خدمات طبية متخصصة لسكان القدس والضفة الغربية - عن البُعد الاستيطاني الذي يحكم الخطاب الإسرائيلي تجاه المؤسسات المدنية الفلسطينية في القدس المحتلة، فالمستشفى ليس مجرد منشأة صحية، بل هو رمز للوجود الفلسطيني المؤسسي في المدينة المقدسة، ولذلك يُنظر إليه من قِبل اليمين الإسرائيلي كـ"تهديد" للسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية المحتلة.

يعتمد الخطاب التحريضي على عدة آليات خطيرة:

- **أولاً،** التسييس المباشر لمؤسسة صحية من خلال تحويل نشاطها الطبي إلى فعل سياسي، وهو ما يُفرغ المؤسسة من طابعها الإنساني ويجعلها هدفاً مشروعاً للإجراءات القمعية.

28 https://info.wafa.ps/Pages/Details/35870

- **ثانياً،** التشكيك في شرعية تمويلها ("يدور في هذه القصة الكثير من المال")، وهي تقنية معروفة في الحملات الإسرائيلية ضد المؤسسات الفلسطينية والدولية، حيث يتم تصوير أي تمويل خارجي كـ "مشبوه" أو "معادٍ" لإسرائيل.

- **ثالثاً،** الادعاء بأن عمل المستشفى يعرّض "صحة المرضى للخطر"، وهو انعكاس نفسي يُحمّل الضحية مسؤولية الضرر الذي تسببه السياسات الإسرائيلية نفسها.

يُعد مستشفى المقاصد مؤسسة طبية محمية بموجب اتفاقيات جنيف، وأي محاولة لإغلاقه أو تقييد عمله تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، كما أن القدس الشرقية - بما فيها موقع المستشفى - هي أرض محتلة وفقاً للقانون الدولي، وبالتالي فإن "السيادة الإسرائيلية" المزعومة عليها غير معترف بها دولياً، وفي هذا السياق، يصبح التحريض على المستشفى جزءاً من استراتيجية أوسع لتهويد القدس الشرقية عبر تفكيك المؤسسات الفلسطينية فيها، سواء كانت مؤسسات تعليمية، أو ثقافية، أو صحية.

- **الحالة الثالثة: التحريض على الصحفيين الفلسطينيين في غزة**[29]

- **الجهة المحرضة:**

صحيفة "ميكور ريشون"

- **تاريخ التحريض:**

آب\ أغسطس 2025

- **محتوى التحريض:**

نُشر في آب\ أغسطس 2025 مقال بعنوان "ليسوا صحافيين غزيين، بل ضباط دعاية لتنظيم إرهابي قاتل"، جاء فيه: "جميع الصحافيين في غزة هم، وفق هذا الخطاب، نشطاء في حماس أو مؤيدوها، ولم يكشف أيٌّ منهم يومًا معلومة واحدة تتعلق بمخطوفينا".
وأضاف: "الصحافيون الفلسطينيون الذين قُتلوا عن طريق الخطأ في خان يونس، مثل زملائهم الأحياء، ليسوا في الحقيقة صحافيين، ولا حتى مراسلي صحة وجدوا أنفسهم في المستشفى ضمن عملهم الروتيني. هم، في هذا السرد، ضباط دعاية لتنظيم إرهابي قاتل، صانعو افتراء التجويع والمجزرة" و"افتراء الدم".

29 https://info.wafa.ps/Pages/Details/35919

واختتم الكاتب: "ربما يوجد في غزة بعض الأبرار الذين يرتدون سترة PRESS ويضمرون في قلوبهم شيئاً من التحفظ تجاه حماس، لكن حتى هؤلاء لا يستحقون حماية اتحاد الصحافيين".

- **التحليل العميق:**

يُعد التحريض على الصحفيين الفلسطينيين من أخطر أشكال استهداف مؤسسات المجتمع المدني، لأنه يستهدف المهنة الصحفية ذاتها ويسعى إلى شرعنة قتل الصحفيين ميدانياً، وهذا الخطاب لا يقتصر على التشكيك في مصداقية الصحفيين، بل يذهب إلى حد نفي صفتهم المهنية بالكامل وتصنيفهم كـ "مقاتلين" أو "ضباط دعاية"، وهو ما يُحولهم قانونياً من مدنيين محميين إلى أهداف عسكرية مشروعة.

يستند هذا الخطاب إلى عدة مغالطات منطقية وقانونية خطيرة:

- **أولاً،** التجريم الجماعي، حيث يتم إلصاق صفة "الإرهاب" أو "التحريض" بجميع الصحفيين الفلسطينيين في غزة دون تمييز، وهو ما يتناقض مع أبسط قواعد العدالة التي تقتضي الفصل بين الفرد والجماعة.

- **ثانياً،** قلب منطق المسؤولية، حيث يُحمّل الصحفيون مسؤولية "عدم فضح حماس" أو "عدم الكشف عن مواقع المخطوفين"، متجاهلاً أن دور الصحفي هو النقل والتوثيق وليس العمل الاستخباراتي.

- **ثالثاً،** استخدام مصطلحات إسرائيلية محملة أيديولوجياً مثل "افتراء الدم" و"افتراء التجويع"، وهي تعبيرات تهدف إلى نفي الواقع الإنساني المأساوي في غزة وتصويره كـ"دعاية كاذبة".

من منظور القانون الدولي، يُعد الصحفيون مدنيين محميين بموجب اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، ولا يجوز استهدافهم بأي حال من الأحوال، ناهيك ان الحرب على غزة منذ اكتوبر 2023 هي الحرب الأكثر دموية بحق الصحفيين في التاريخ الحديث، وفي هذا السياق، يصبح الخطاب التحريضي الإسرائيلي أداة لشرعنة هذه الجرائم وإسكات الشهود.

- **الحالة الرابعة: التحريض على مؤسسة هند رجب**[30]

- **الجهة المحرضة:**

صحيفة يسرائيل هيوم، "مكور ريشون"

- **تاريخ التحريض:**

مارس 2025

- **محتوى التحريض:**

في اذار\ مارس 2025، تم الإشارة في تقارير وكالة وفا إلى هجوم على مؤسسة هند رجب، وهي مؤسسة حقوقية تتتبع مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين دولياً، حيث تم وصف مؤسس المؤسسة، الناشط دياب أبو جهجه، بأنه "ناشط إرهابي"، في إطار حملة لتشويه سمعة المؤسسة ونزع الشرعية عن عملها في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

- **التحليل العميق:**

تمثل مؤسسة هند رجب نموذجاً جديداً من العمل الحقوقي الذي يستخدم آليات القانون الدولي لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، وهو ما يُشكل تهديداً مباشراً للجنود والضباط الإسرائيليين الذين ارتكبوا انتهاكات في الأراضي المحتلة. استهداف هذه المؤسسة يأتي ضمن محاولة إسرائيلية ممنهجة لإفشال أي جهد دولي لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، سواء من خلال المحكمة الجنائية الدولية أو من خلال المحاكم الوطنية في دول تطبق مبدأ الولاية القضائية العالمية.

يستند التحريض على منطق قلب الأدوار، حيث يتم تصوير المؤسسة الحقوقية التي تسعى لتحقيق العدالة كـ"منظمة إرهابية"، بينما يُصور الجنود المتهمون بارتكاب جرائم حرب كـ"ضحايا". هذا الخطاب يعكس أزمة عميقة في المنظومة الأخلاقية والقانونية الإسرائيلية، التي ترفض أي شكل من أشكال المساءلة الدولية وتعتبرها "معاداة للسامية" أو "حرباً على إسرائيل".

30 https://info.wafa.ps/Pages/Details/35787

- **الحالة الخامسة: التحريض على النشطاء الدوليين المتضامنين ("الفوضويين")**[31]

- **الجهة المحرضة:**

عضو الكنيست تسفي سوكوت، وسائل إعلام متعددة

- **تاريخ التحريض:**

آب\ أغسطس – تشرين اول\ أكتوبر 2025

- **محتوى التحريض:**

شهدت الفترة بين آب\ أغسطس – تشرين اول\ أكتوبر 2025 حملة تحريض مكثفة ضد النشطاء الدوليين المتضامنين مع المزارعين الفلسطينيين، والذين يُطلق عليهم الإعلام الإسرائيلي لقب "الفوضويين" في آب\ أغسطس 2025، أعلن عضو الكنيست تسفي سوكوت عبر تويتر عن "إنجاز تاريخي": "طُرد 32 فوضوياً من البلاد دفعةً واحدة بعد مشاركتهم في فعالية في السامرة، وهي فعالية نظمتها منظمة إرهابية مُعلنة".
وأضاف: "هؤلاء هم كارهو إسرائيل، الذين يأتون إلى هنا لمضايقة جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وتشويه سمعة إسرائيل في العالم"، وفي تشرين اول\ أكتوبر، وصفت عضو الكنيست ليمور سون هارميلخ هؤلاء النشطاء بأنهم "مجموعة مثيري الشغب العرب ودبلوماسيين أوروبيين يكرهون إسرائيل".

- **التحليل العميق:**

يكشف التحريض على النشطاء الدوليين المتضامنين عن رفض إسرائيلي لأي شكل من أشكال التضامن الدولي مع الفلسطينيين، حتى لو كان هذا التضامن سلمياً ومدنياً بالكامل، فهؤلاء النشطاء - معظمهم من أوروبا وأمريكا - يأتون إلى الضفة الغربية لمرافقة المزارعين الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون، لحمايتهم من اعتداءات المستوطنين، وهذا النشاط الإنساني البحت يتم تصويره كـ"إرهاب" أو "مضايقة للجنود"، في قلب واضح للحقائق على الأرض.

31 https://info.wafa.ps/Pages/Details/35919
https://info.wafa.ps/Pages/Details/35921

يعتمد الخطاب التحريضي على عدة آليات:

- **أولاً،** التشويه اللغوي من خلال استخدام مصطلح "فوضويين"، وهو مصطلح يحمل دلالة سلبية ويوحي بالعنف والتخريب، بينما النشطاء يمارسون أشكالاً سلمية من النضال المدني.

- **ثانياً،** الربط بـ"الإرهاب" من خلال القول إن الفعالية "نظمتها منظمة إرهابية"، وهي محاولة لتجريم أي نشاط فلسطيني مدني أو حقوقي.

- **ثالثاً،** التحريض القومي من خلال وصفهم بـ"كارهي إسرائيل"، وهي لغة تهدف إلى تأليب الرأي العام ضدهم.

من منظور القانون الدولي، يُعد النشطاء الدوليون المتضامنون جزءاً من المجتمع المدني الدولي الذي يمارس حقه في حرية التعبير والتجمع السلمي. وقرار طرد 32 ناشطاً دفعة واحدة يُشكل انتهاكاً للحريات الأساسية، ويعكس محاولة إسرائيلية لعزل الفلسطينيين عن المجتمع الدولي ومنع توثيق الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال والمستوطنون ضدهم.

الخلاصة والتوصيات

يكشف التحليل المعمق لحالات التحريض والتضليل ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الإعلام الإسرائيلي خلال العام 2025 عن منظومة خطاب ممنهجة **تهدف إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية:**

- **أولاً، نزع الشرعية عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتصويرها كامتداد للمقاومة المسلحة أو كأدوات للتحريض.**
- **ثانياً، تجفيف موارد هذه المؤسسات من خلال التشكيك في تمويلها ومصادرها المالية.**
- **ثالثاً، شرعنة الإجراءات القمعية ضدها، سواء من خلال الإغلاق أو المنع أو الملاحقة القانونية.**
- **رابعاً، عزل الفلسطينيين عن المجتمع الدولي من خلال استهداف المؤسسات الدولية والنشطاء المتضامنين معهم.**

هذا الخطاب ليس عشوائياً أو ردّ فعل عابر، بل هو جزء من استراتيجية شاملة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال تفكيك بنية المجتمع المدني الفلسطيني، الذي يُعد العمود الفقري للصمود الفلسطيني. فالمؤسسات المدنية هي التي تقدم الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية، وهي التي توثق الانتهاكات وتدافع عن حقوق الإنسان، وهي التي تحفظ الذاكرة الجماعية وتربط الفلسطينيين بالعالم، وتدمير هذه المؤسسات يعني عملياً تحويل الفلسطينيين إلى كيان بلا صوت، بلا حماية، وبلا أفق.

في مواجهة هذا الخطاب التحريضي، تبرز حاجة ملحة لاستراتيجية فلسطينية ودولية شاملة تتضمن:

- **أولاً، توثيق دقيق وشامل لجميع حالات التحريض والتضليل والربط بينها وبين الإجراءات القمعية على الأرض.**
- **ثانياً، بناء تحالفات دولية واسعة لحماية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ودعمها مالياً ومعنوياً.**
- **ثالثاً، تفعيل آليات القانون الدولي لمحاسبة المسؤولين عن حملات التحريض التي تؤدي إلى استهداف المؤسسات المدنية.**
- **رابعاً، تعزيز الخطاب الإعلامي الفلسطيني المضاد الذي يفضح الممارسات الإسرائيلية ويكشف زيف الادعاءات التحريضية.**

نشأة NGO Monitor وطبيعتها المؤسساتية

تأسست منظمة "NGO Monitor" عام 2002 على يد البروفيسور جيرالد شتاينبرج من جامعة بار إيلان. لتكون جزءاً من استراتيجية إسرائيلية أوسع لمواجهة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمنظمات والمؤسسات الدولية الشريكة، وتصف المنظمة نفسها بأنها "تقدم المعلومات والتحليل، وتعزز المساءلة، وتدعم النقاش حول تقارير وأنشطة المنظمات غير الحكومية التي تدعي تعزيز حقوق الإنسان والأجندات الإنسانية[32]. كشفت تحقيقات استقصائية سابقة عن ارتباطات وثيقة بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية، حيث عمل مؤسسها جيرالد شتاينبرج مستشاراً لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، وتكشف هذه الارتباطات عن طبيعة NGO Monitor الحقيقية كأداة شبه حكومية تعمل ضمن استراتيجية الدولة الإسرائيلية لتقويض منظمات حقوق الإنسان.[33]

تعتمد NGO Monitor على استراتيجية محورية تقوم على تجفيف موارد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية المناهضة للاحتلال من خلال استهداف ممولها الأساسي، اي الاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية. وفقاً لتحليل المنظمة نفسها(NGO Monito)، فإن 65% من تمويل 27 منظمة حقوقية إسرائيلية وفلسطينية بين 2012-2014 جاء من حكومات أجنبية، معظمها أوروبية، بقيمة 157 مليون شيكل.[34] هذه البيانات - التي تقدمها NGO Monitor بنبرة اتهامية - تكشف في الواقع عن الاعتماد المالي الحاسم للمجتمع المدني الفلسطيني على التمويل الأوروبي، مما يجعل استهداف هذا التمويل استراتيجية فعالة لتقويضه.

32 https://www.972mag.com/how-i-stopped-ignoring-ngo-monitor-and-started-fighting-back

33 https://www.972mag.com/what-is-ngo-monitors-connection-to-the-israeli-government

34 https://ngo-monitor.org/key-issues/the-central-role-of-european-governments-in-ngo-funding/about/

تتضمن هذه الاستراتيجية عدة محاور: أولاً، جمع بيانات تفصيلية عن التمويل الأوروبي لكل منظمة، من خلال الوصول إلى السجلات العامة أو طلبها من الحكومات الأوروبية. ثانياً، إنتاج تقارير وتحليلات تربط هذا التمويل بـ"الإرهاب" أو "معاداة السامية" أو "التحريض"، مستخدمة مصطلحات محملة بدلالات أمنية، ثالثاً، الضغط المباشر على الحكومات الأوروبية لوقف التمويل أو فرض قيود عليه، رابعاً، اللجوء إلى القضاء الأوروبي عند فشل الضغط السياسي.

الحرب القانونية: قضية الاتحاد الأوروبي

في كانون ثاني\ يناير 2010، رفعت NGO Monitor دعوى قضائية ضد المفوضية الأوروبية أمام محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ، مطالبة بالكشف الكامل عن تفاصيل تمويل الاتحاد الأوروبي لمنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، ادعت NGO Monitor أن الاتحاد الأوروبي ضخ نحو 46 مليون دولار لحوالي 90 منظمة على مدى ثلاث سنوات، واتهمت الاتحاد بـ"انتهاك صارخ لقواعد شفافية التمويل الأساسية" و"حجاب السرية غير القابل للاختراق" حول عمليات تمويل المنظمات.[35]

مع ذلك، أظهر السفير الأوروبي في إسرائيل، أندرو ستاندلي، في رسالة غاضبة أن ادعاءات شتاينبرج كاذبة، موضحاً أن "تمويل المشاريع من قبل الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم يتم من خلال دعوات مفتوحة وعامة للمقترحات منشورة على مواقع الاتحاد الأوروبي"، وأن شتاينبرج "على علم تام" بهذه العمليات من المحادثات العديدة التي أجراها الوفد معه[36].

تكشف هذه القضية عن أسلوب NGO Monitor في استخدام "الحرب القانونية" (Lawfare) ليس بهدف الفوز بالضرورة، بل لتحقيق عدة أهداف تكتيكية: أولاً، خلق حالة من عدم اليقين والقلق لدى المنظمات الممولة والممولين حول شرعية التمويل. ثانياً، الحصول على تغطية إعلامية واسعة تروج لفكرة "التمويل السري المشبوه". ثالثاً، إجبار المؤسسات الأوروبية على الدخول في دوامة البيروقراطية القانونية والدفاع عن نفسها، مما يستنزف وقتها ومواردها. رابعاً، إرساء سابقة قانونية يمكن استخدامها في قضايا لاحقة.

الضغط المباشر على البرلمانات الوطنية

لم تكتف NGO Monitor برفع القضايا القانونية، بل عملت على الضغط المباشر على البرلمانات الأوروبية.

35 https://www.972mag.com/eu-throws-out-ngo-monitor-case-tells-gerald-steinberg-to-pick-up-the-tab

36 https://www.972mag.com/eu-throws-out-ngo-monitor-case-tells-gerald-steinberg-to-pick-up-the-tab

ففي مقال رأي نُشر في جيروزاليم بوست عام 2011، دعا شتاينبرج إلى "تحقيق برلماني" أوروبي حول تمويل المنظمات غير الحكومية، متهماً أوروبا بـ"تمويل ضخم وغالباً سري لمنظمات سياسية للغاية من قبل الحكومات الأوروبية، والاتحاد الأوروبي بشكل خاص".[37]هذا الخطاب يستخدم تقنية الخلط المتعمد بين "التمويل العام" و"التمويل السري"، حيث يحول حقيقة أن التمويل الأوروبي لمنظمات حقوق الإنسان معلن وشفاف إلى ما يستوجب التحقيق البرلماني.

في عام 2013، قام شتاينبرج بالإدلاء بشهادة أمام لجنة الهجرة والاستيعاب وشؤون الشتات في الكنيست الإسرائيلي، مقدماً نفسه كممثل للمجتمع المدني وليس للحكومة، رغم أنه كان يعمل في ذلك الوقت مستشاراً لمكتب رئيس الوزراء.[38] هذا التضليل المتعمد يعكس استراتيجية أوسع لـ NGO Monitor تقوم على التظاهر بالاستقلالية بينما تعمل في الواقع كذراع للسياسة الحكومية.

التأثير على السياسات الأوروبية: نجاحات وإخفاقات

رغم إخفاق NGO Monitor في قضيتها القانونية ضد الاتحاد الأوروبي، إلا أن ضغوطها المستمرة حققت بعض النجاحات في التأثير على السياسات الأوروبية. منذ عام 2019، أدخل الاتحاد الأوروبي بنداً جديداً في عقود المنح مع المنظمات الفلسطينية يحظر على المستفيدين العمل مع أو تمويل المنظمات والأفراد المدرجين على قوائم الإرهاب الأوروبية.[39] ووفقاً لتقارير إعلامية، رفضت شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (PNGO) هذا البند في اجتماع مع مسؤولين أوروبيين في ديسمبر 2019، معتبرة أن المنظمات الفلسطينية المصنفة "إرهابية" هي في الواقع "أحزاب سياسية".[40]

في أعقاب هجمات 7 أكتوبر 2023، تصاعد الضغط الأوروبي على المنظمات الفلسطينية، و في تشرين ثاني\ نوفمبر 2023، أعلنت المفوضية الأوروبية عن إدخال "بنود مكافحة التحريض" في جميع العقود الجديدة مع المنظمات الفلسطينية، وإخضاعها لـ"مراقبة طرف ثالث" لضمان الامتثال.[41] وتعتبر منظمة العفو الدولية أن هذه الإجراءات "تعزز الافتراضات العنصرية تجاه الفلسطينيين" وأنها "تميزية"، لأنها تستهدف المنظمات الفلسطينية حصرياً بينما لا تُطبق قيود مماثلة على المنظمات الإسرائيلية التي تدعو علناً إلى قتل الفلسطينيين أو تهجيرهم قسراً.[42]

37 https://www.972mag.com/eu-throws-out-ngo-monitor-case-tells-gerald-steinberg-to-pick-up-the-tab

38 https://www.972mag.com/what-is-ngo-monitors-connection-to-the-israeli-government/

39 https://www.alhaq.org/advocacy/19424.html

40 https://ngo-monitor.org/reports/eu-funding-to-ngos-in-2019/

41 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/european-governments-donors-discriminatory-funding-restrictions-to-palestinian-civil-society-risk-deepening-human-rights-crisis

42 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/european-governments-donors-discriminatory-funding-restrictions-to-palestinian-civil-society-risk-deepening-human-rights-crisis

الانتقادات الأكاديمية والمهنية

تعرضت NGO Monitor لانتقادات واسعة من قبل أكاديميين ودبلوماسيين وصحفيين. أشارت دراسة أكاديمية أجريت في جامعة لوند السويدية عام 2019 إلى أن المنظمة تمارس "أنشطة مضادة للديمقراطية" وأنها "متورطة بشكل كبير في التشهير" بمنظمات حقوق الإنسان من خلال تصويرها على أنها "غير مهنية ومتحيزة"، ووجدت الدراسة أن جميع تقارير NGO Monitor تنتقد منظمات "لها منظور يعزز حقوق الإنسان الفلسطينية و/أو تتخذ موقفاً نقدياً تجاه سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين".[43] وفي كانون ثاني \يناير 2010، أصدرت 13 منظمة حقوقية إسرائيلية بياناً مشتركاً تصف فيه NGO Monitor بأنها "متطرفة"، منتقدة "الهجوم غير المقيد والتحريضي" الذي تشنه ضد مجموعات حقوق الإنسان.[44]

يشير المحامي "مايكل سفرد"، أحد أبرز محامي حقوق الإنسان في إسرائيل، إلى أن NGO Monitor أنشأت "صناعة من المقالات وأوراق البيانات والمنشورات التي تستشهد ببعضها البعض بشكل دائري وتشوه سمعة هذه المنظمات"، ثم "تكرر وتعيد تدوير هذه الأوراق بشكل منهجي لدرجة أنها حتى لو كانت أوراقاً أكاديمية، لكانت حققت نجاحاً باهراً على Google Scholar".[45] هذه التقنية - المعروفة في دراسات التضليل بـ"تضخيم المصادر" (Source Amplification) - تخلق وهم الإجماع العلمي أو الإعلامي حول "خطورة" منظمات حقوق الإنسان، بينما المصدر الحقيقي واحد فقط يُعاد تعبئته في أشكال مختلفة.

علاوة على ذلك، تستخدم NGO Monitor هذه "التقارير" كمصدر لمنظمات يمينية أخرى. كما يوضح الصحفي يوسي غورفيتس، فإن "من يتابع نصوص بن درور يميني، على سبيل المثال، سيجد أنه غالباً يعتمد على تقاريرهم دون القيام بالكثير من التحقق.[46] هذا يخلق "صدى إعلامياً" (Echo Chamber) حيث تتكرر نفس الادعاءات عبر منصات متعددة، مما يعطي انطباعاً بأنها "حقائق مثبتة" وليست مجرد دعاية.

43 https://en.wikipedia.org/wiki/NGO_Monitor

44 https://en.wikipedia.org/wiki/NGO_Monitor

45 https://www.972mag.com/how-i-stopped-ignoring-ngo-monitor-and-started-fighting-back

46 https://www.972mag.com/ngo-monitor-steps-up-the-absurdity-of-its-attacks

الآثار على المجتمع المدني الفلسطيني:

- **تجفيف الموارد المالية والإدارية**

أدت حملات NGO Monitor إلى تقليص كبير في التمويل الأوروبي لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، فبعد 7 أكتوبر 2023، أعلنت عدة دول أوروبية - بما في ذلك النمسا والدنمارك وألمانيا والسويد وسويسرا - عن تعليق أو تقييد تمويلها.[47] هذا التقليص لا يعني فقط نقصاً في الأموال، بل أيضاً استنزافاً هائلاً للموارد الإدارية، حيث اضطرت المنظمات للدفاع عن نفسها، وتقديم تقارير مفصلة، والخضوع لعمليات تدقيق إضافية، وهذا الأثر الرادع يعني أن الضرر الحقيقي لحملات NGO Monitor قد يكون أكبر بكثير مما تظهره الأرقام الرسمية، لأنه يشمل التمويل الذي لم يُقدم أصلاً بسبب المخاوف من الجدل.

- **التمييز المنهجي والعنصرية المؤسساتية**

تشير منظمة العفو الدولية إلى أن الإجراءات الأوروبية ضد المنظمات الفلسطينية "تحشد الصور النمطية العنصرية والإسلاموفوبية الطويلة الأمد التي تصور الشعوب العربية والمسلمة على أنها عرضة للعنف وإرهابيون محتملون"[48]. هذه الإجراءات تميزية لأنها تستهدف المنظمات الفلسطينية حصرياً، بينما لا تُطبق قيود مماثلة على المنظمات الإسرائيلية، حتى تلك التي تدعو علناً إلى جرائم ضد الإنسانية.

هذا التمييز المنهجي ليس مجرد نتيجة عرضية لسياسات أوروبية، بل هو بالضبط ما تسعى NGO Monitor لتحقيقه من خلال تأطير المنظمات الفلسطينية كـ"مشبوهة" بحكم هويتها الفلسطينية، وهنا تعيد NGO Monitor إنتاج الخطاب الاستعماري الذي يصور الفلسطينيين كـ"إرهابيين" بالفطرة، وبالتالي يبرر استثناءهم من الحماية القانونية والأخلاقية التي تُمنح لغيرهم.

47 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/european-governments-donors-discriminatory-funding-restrictions-to-palestinian-civil-society-risk-deepening-human-rights-crisis/

48 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/european-governments-donors-discriminatory-funding-restrictions-to-palestinian-civil-society-risk-deepening-human-rights-crisis/

- **تقويض المساءلة الدولية**

الهدف الاستراتيجي النهائي لحملة NGO Monitor هو تدمير آلية المساءلة الدولية لإسرائيل، فمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية هي التي توثق الانتهاكات، وتقدم التقارير للمحاكم الدولية، وإذا ما نجحت NGO Monitor في تدمير هذه المنظمات أو تقليص قدراتها بشكل كبير، فإن إسرائيل ستكسب حصانة فعلية من المساءلة، حيث لن يكون هناك من يوثق جرائمها أو يدافع عن ضحاياها.

تقول منظمة الحق، ان إسرائيل "تسعى لتعطيل المنظمات التي ترصد وتبلّغ وتعزز المساءلة عن انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، من بينها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك جريمة الفصل العنصري"[49] . في هذا السياق، يصبح استهداف NGO Monitor للمجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الإفلات من العقاب التي تتبناها إسرائيل.

- **سياسات الإسكات**

تمثل NGO Monitor نموذجاً لما يسميه الباحثون "سياسات الإسكات"، وهي استراتيجيات منهجية لقمع الأصوات النقدية ليس من خلال الحظر المباشر (الذي قد يثير انتقادات دولية)، بل من خلال التشويه، والتضييق المالي، والتجريم غير المباشر، فالهدف ليس "النقاش" أو "النقد"، بل "إسكات المجتمع".[50] هذا الإسكات يتم من خلال خلق بيئة معادية لدرجة أن المدافعين عن حقوق الإنسان إما يتوقفون عن العمل، أو يصبحون حذرين للغاية بحيث يفقدون فعاليتهم.

كما يمكن النظر إلى حملة NGO Monitor كشكل من "الأبارتهايد المعلوماتي"، حيث يتم التحكم في تدفق المعلومات حول الوضع الفلسطيني من خلال تدمير مصادر المعلومات المستقلة، فعندما تُجبر منظمات حقوق الإنسان على إغلاق مكاتبها، أو تقليص أنشطتها، أو الامتناع عن إصدار تقارير نقدية خوفاً من فقدان التمويل، فإن النتيجة هي احتكار إسرائيلي للرواية، وهذا الاحتكار يخدم الاستعمار الاستيطاني من خلال منع العالم من رؤية حقيقة ما يحدث على الأرض، كما تشير دراسات الاستعمار، فإن السيطرة على الرواية لا تقل أهمية من السيطرة على الأرض في هذا السياق، تصبح NGO Monitor أداة لـ"الاستعمار المعرفي" الذي يسعى لفرض المعرفة الاستعمارية كـ"حقيقة" وحيدة، بينما يُصنف أي سرد بديل كـ"دعاية" أو "إرهاب".

49 https://www.alhaq.org/advocacy/19424.html

50 https://www.972mag.com/how-i-stopped-ignoring-ngo-monitor-and-started-fighting-back

التحليل الخطابي لتقارير منظمة (NGO Monitor) ضد المجتمع المدني الفلسطيني: دراسة في ممارسات الأمننة والتضليل المنهجي - عام 2025

مقدمة منهجية

تُشكل منظمة (NGO Monitor) نموذجاً متقدماً لما يمكن تسميته بـ"المؤسسات الاستعمارية للمعرفة" حيث تعمل على إنتاج خطاب مُمنهج يهدف إلى تحويل العمل الحقوقي الفلسطيني من مجال "الدفاع عن حقوق الإنسان" إلى خانة "التهديد"، وخلال عام 2025، استهدفت المنظمة بشكل منهجي المؤسسات المدنية الفلسطينية، مستخدمةً آليات خطابية ولغوية متطورة لإعادة صياغة الواقع السياسي والحقوقي الفلسطيني ضمن إطار أمني، لإعادة تشكيل الإدراك الجماعي للمانحين الدوليين والجمهور الغربي حول طبيعة العمل المدني الفلسطيني.

وتنطلق استراتيجية (NGO Monitor) من فرضية مفادها أن الحجم الكمي للمعلومات المضللة يُمكن أن يُحدث تحولاً نوعياً في بنية الإدراك لدى المتلقي، وهو تطبيق عملي لتقنية "الإغراق المعلوماتي" (Information Flooding) التي توظفها أنظمة الدعاية الحديثة، فالهدف النهائي هو خلق حالة من الإرباك المعرفي لدى صانع القرار الدولي، بحيث يصبح غير قادر على التمييز بين "العمل الحقوقي المشروع" و"النشاط الإرهابي المزعوم"، مما يُسهل قبول الإجراءات القمعية الإسرائيلية كضرورات أمنية لا بد منها.، وتُظهر مراجعة التقارير المنشورة على الموقع الرسمي للمنظمة أن العام 2025 شهد تصعيداً غير مسبوق في استهداف المؤسسات الفلسطينية.[51]

- **الآليات اللغوية والإدراكية للتضليل**

- **أولاً: التجميد الدلالي (Semantic Freezing)**

تعتمد تقارير المنظمة على آلية لغوية دقيقة تتمثل في اختزال النشاطات المعقدة والمتعددة الأبعاد للمؤسسات المدنية في مصطلحات أحادية ذات دلالة أمنية صارمة، فعلى سبيل المثال، يتم تحويل "الدفاع عن حقوق الأطفال المعتقلين" إلى مصطلح "التحريض على العنف"، و"تقديم الرعاية الصحية" إلى "دعم البنية التحتية المزدوجة الاستخدام"، وتُظهر مراجعة التقارير الخاصة بمؤسسة "الضمير" كيف يتم تطبيق هذه الآلية عملياً، ففي تقرير صدر في حزيران\ يونيو 2025، تصف مؤسسة "الضمير" بأنها "مملوكة أو موجهة أو تعمل نيابة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وهذا التوصيف اللغوي يُلغي تماماً الشخصية القانونية المستقلة للمؤسسة، ويختزل عقوداً من العمل الحقوقي في توثيق انتهاكات التعذيب والاعتقال التعسفي في مصطلح واحد: "منظمة إرهابية".[52]

51 «Reports Archive 2025». https://ngo-monitor.org/reports

52 https://ngo-monitor.org/reports/backgrounder-addameer

- **ثانياً: تكتيك "الذنب بالارتباط" (Guilt by Association)**

يُمثل هذا التكتيك جوهر المنهجية التضليلية، فبدلاً من تقييم عمل المؤسسات بناءً على أنشطتها الفعلية وإنجازاتها الموثقة، تقوم (NGO Monitor) بفحص دقيق للسير الذاتية للموظفين والمتطوعين، ثم تربط المؤسسة بأكملها بالتوجهات السياسية الشخصية لأفراد معينين. وفي تقريرها حول مؤسسة الحق (Al-Haq)، تستشهد بحضور المدير العام شعوان جبارين لاجتماع عام شارك فيه ممثلون من حماس.[53] يتم استخدام هذا الحضور الذي قد يكون في سياق مهني أو مجتمعي طبيعي - كدليل على "تواطؤ المؤسسة مع الإرهاب"، متجاهلين تماماً عقوداً من التوثيق القانوني الرصين الذي قدمته مؤسسة الحق للمحكمة الجنائية الدولية، وهذا التكتيك يُعد انتهاكاً صارخاً لمبدأ الشخصية القانونية المستقلة للمؤسسات في القانون الدولي، حيث يتم محاسبة المؤسسة ككيان قانوني بناءً على أنشطتها المؤسسية وليس على الآراء الشخصية لموظفيها.

- **ثالثاً: هندسة القلق الأخلاقي (Engineering Moral Anxiety)**

تستهدف تقارير المنظمة بشكل أساسي الجمهور الغربي والمؤسسات المانحة الأوروبية. الخطاب المُستخدم مُصمم بعناية لخلق حالة من القلق الأخلاقي لدى المانحين، عبر تصوير الدعم المالي للمؤسسات الفلسطينية كفعل "يُمول الإرهاب" بشكل غير مباشر، ففي تقرير كانون اول\ ديسمبر 2024 حول النداء الأممي للمساعدات الإنسانية، تُشير (NGO Monitor) إلى أن الأمم المتحدة تطلب 4.07 مليار دولار "لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية" دون آليات فحص فعالة، محذرةً من "استمرار مخاطر تحويل المساعدات إلى المنظمات الإرهابية، خاصة في غزة".[54] هذا الخطاب يخلق فجوة ثقة مباشرة بين المؤسسات المانحة والمجتمع المدني الفلسطيني، حتى في غياب أي دليل ملموس على "تحويل المساعدات".

دراسة حالة: تجريم المرافعة الدولية - مفهوم "الحرب القانونية" (Lawfare)

خصصت (NGO Monitor) حيزاً كبيراً من تقاريرها لعام 2025 لاستهداف المؤسسات الفلسطينية العاملة على تقديم الملفات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما مؤسسات الحق، والميزان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث يتم تصنيف هذا العمل القانوني تحت مسمى "الحرب القانونية" (Lawfare)، وهو مصطلح يحمل دلالات عسكرية وعدوانية.

53 https://ngo-monitor.org/ngos/al_haq

54 https://ngo-monitor.org/reports/2025-flash-appeal/

فـي تقريـر صـدر فـي كانـون ثانـي\ ينايـر 2025 بعنـوان "Hamas and Terror-Supporting NGOs: Ad-vancing International Criminal Court (ICC) Lawfare Against Israel"، تصـف المنظمـة الجهـود القانونيـة الفلسـطينية بأنهـا "نتـاج سـنوات مـن الضغـط والتواصـل مـن قبـل منظمـات غيـر حكوميـة مرتبطـة بالإرهـاب ومعاديـة لإسـرائيل".[55] التقريـر يوثـق كيـف أن مؤسسـات الحـق والميـزان والمركـز الفلسـطيني قدمـت، فـي 19 تشـرين اول\ أكتوبـر 2023، مذكـرات قانونيـة تطالـب المدعـي العـام للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة بـ"إصـدار مذكـرات توقيـف والتحقيـق فـي الجرائـم الإسـرائيلية والتدخـل لـردع التحريـض علـى الإبـادة الجماعيـة فـي غـزة".

النص الحرفي من التقرير يقول:

"Al-Haq, PCHR, and Al-Mezan called on Prosecutor Khan to Issue Arrest Warrants, Investigate Israeli Crimes and Intervene to Deter Incitement to Commit Genocide in Gaza"

هـذا التوصيـف اللغـوي يهـدف إلـى تحويـل اللجـوء المشـروع للقانـون الدولـي - وهـو الأداة السـلمية الوحيـدة المتاحـة للشـعب الفلسـطيني إلـى "عمـل عدائـي" يسـتحق الإدانـة.

الأكثـر خطـورة هـو التزامـن الوظيفـي بيـن هـذه التقاريـر والإجـراءات القمعيـة الفعليـة، ففـي أيلـول\ سـبتمبر 2025، فرضـت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة عقوبـات علـى مؤسسـات الحـق والميـزان والمركـز الفلسـطيني "بسـبب مشـاركتها المباشـرة فـي جهـود المحكمـة الجنائيـة الدوليـة للتحقيـق أو توقيـف أو احتجـاز أو محاكمـة مواطنيـن إسـرائيليين دون موافقـة إسـرائيل".[56] هـذا التوافـق المثالـي بيـن الخطـاب التحريضـي والفعـل القمعـي يكشـف عـن الـدور الوظيفـي الفعلـي للمنظمـة كأداة لتهيئـة البيئـة الدوليـة لتقبـل الإجـراءات العقابيـة ضـد المدافعيـن عـن حقـوق الإنسـان.

دراسة حالة: أمننة القطاع الخدمي - مفهوم "البنية التحتية المزدوجة"

شـهد عـام 2025 تحـولاً نوعيـاً فـي اسـتهداف المؤسسـات الفلسـطينية، حيـث امتـد الخطـاب التحريضـي ليشـمل المؤسسـات الخدميـة التـي تقـدم الرعايـة الصحيـة والتعليـم للمواطنيـن الفلسـطينيين، مثـل لجـان العمـل الصحـي والجمعيـة الفلسـطينية للإغاثـة الطبيـة (PMRS)، ففـي تقريرهـا حـول لجـان العمـل الصحـي، تصـف (NGO Monitor) المؤسسـة بأنهـا "لجنـة صحيـة تابعـة للجبهـة الشـعبية ناشـطة فـي غـزة.[57]

55 https://ngo-monitor.org/reports/hamas-and-terror-supporting-ngos-advancing-international-criminal-court-icc-lawfare-against-israel

56 https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/un-experts-dismayed-us-sanctions-against-palestinian-human-rights

57 https://ngo-monitor.org/ngos/union-health-workers-committee

هـذا التوصيـف يتجاهـل تمامـاً الـدور الحيـوي الـذي تلعبـه هـذه المؤسسـة فـي تقديـم الخدمـات الصحيـة الأساسـية لمئـات الآلاف مـن الفلسـطينيين، بمـا فـي ذلـك إدارة المستشـفيات والمراكـز الصحيـة والعيـادات المتنقلـة فـي غـزة. الخطيـر فـي هـذا الخطـاب هـو اسـتخدام مفهـوم "البنيـة التحتيـة المزدوجـة الاسـتخدام" لوصـف المرافـق الصحيـة والتعليميـة، هـذا المصطلـح، المسـتعار مـن أدبيـات الأمـن والدفـاع، يُسـتخدم عـادة لوصـف التقنيـات التـي يمكـن اسـتخدامها لأغـراض مدنيـة وعسـكرية، تطبيقـه علـى العيـادات الطبيـة ومراكـز التعليـم يُعـد تجـاوزاً دلاليـاً خطيـراً يهـدف إلـى تبريـر اسـتهدافها عسـكرياً.

وتوثـق المنظمـة فـي تقريرهـا حـول الشـبكة الفلسـطينية للمنظمـات غيـر الحكوميـة (PNGO)، كيـف أن "مسـؤولي PNGO المتعدديـن لديهـم روابـط بالمنظمـات الإرهابيـة"، مستشـهدة بحـالات فرديـة لربـط شـبكة كاملـة تضـم 135 منظمـة غيـر حكوميـة بالإرهـاب.[58] هـذا التعميـم الواسـع يُمثـل نموذجـاً للتجريـم الجماعـي الـذي يختـرق أبسـط مبـادئ العدالـة القانونيـة.

- **تصفية "الشاهد الدولي": حملة حظر الأونروا كنموذج**

يُمثـل حظـر وكالـة الأونـروا ذروة المشـروع الممنهـج لتصفيـة المجتمـع المدنـي الفلسـطيني، ففـي تشـرين اول\ أكتوبـر 2024، أقـر الكنيسـت الإسـرائيلي قانونيـن يحظـران نشـاط الأونـروا فـي الأراضـي الإسـرائيلية ويمنعـان أي تواصـل بيـن السـلطات الإسـرائيلية والوكالـة، دخـل القانونـان حيـز التنفيـذ فـي كانـون ثانـي\ ينايـر 2025.[59]

لعبـت (NGO Monitor) دوراً محوريـاً فـي تهيئـة البيئـة الدوليـة لتقبـل هـذا الحظـر، ففـي تقريرهـا الصـادر فـي كانـون اول\ ديسـمبر 2024، روجـت المنظمـة لروايـة مفادهـا أن "أكثـر مـن 10% مـن موظفـي الأونـروا فـي غـزة لهـم روابـط بالفصائـل الإرهابيـة، وأن المرافـق التعليميـة التابعـة للوكالـة تُحـرض باسـتمرار علـى الكراهيـة ضـد إسـرائيل وتُمجـد الإرهـاب".[60] وفـي 29 كانـون اول\ديسـمبر 2025، أقـر الكنيسـت قانونـاً إضافيـاً يحظـر توفيـر الكهربـاء والمـاء والخدمـات المصرفيـة لمرافـق الأونـروا، بأغلبيـة 59 صوتـاً مقابـل 7.[61] هـذا الإجـراء يُمثـل تصعيـداً غيـر مسـبوق يهـدف إلـى شـل الوكالـة تمامـاً وحرمـان ملاييـن الفلسـطينيين مـن الخدمات الأساسـية.

58 https://ngo-monitor.org/ngos/palestinian_ngo_network_pngo

59 https://www.timesofisrael.com/knesset-approves-laws-barring-unrwa-from-israel-limiting-it-in-gaza-and-west-bank

60 https://www.jns.org/knesset-bans-unrwa-in-israel-outlaws-all-official-contacts

61 https://www.timesofisrael.com/knesset-passes-bill-blocking-provision-of-electricity-and-water-to-unrwa-facilities

نجاح حملة التحريض في دفع الكنيست لإقرار الحظر الفعلي، رغم المعارضة الدولية الواسعة وقرار محكمة العدل الدولية في تشرين اول\ أكتوبر 2024 الذي أكد على ضرورة التزام إسرائيل القانوني بالسماح للوكالة بتقديم المساعدات الإنسانية في غزة.[62] يعكس قدرة أدوات هندسة الجمهور على تغيير الحقائق القانونية الدولية وإحلال رواية أمنية محلها.

بعض أنشطة NGO Monitor الموثقة في عام 2025

- إصدار تقرير "النظام الدمية: قبضة حماس القسرية على عمليات المساعدة والمنظمات غير الحكومية في غزة" (ديسمبر\ كانون اول 2025)

- في 3 كانون اول\ ديسمبر 2025، أصدرت NGO Monitor تقريراً ضخماً بعنوان "Puppet Regime: Hamas' Coercive Grip on Aid and NGO Operations in Gaza" (النظام الدمية: قبضة حماس القسرية على عمليات المساعدة والمنظمات غير الحكومية في غزة.[63]

استهدف التقرير منظمات دولية رئيسية تعمل في غزة، بما في ذلك:

منظمة **MAP-UK** Medical Aid for Palestinians
منظمة **IMC** International Medical Corps
منظمة **NRC** Norwegian Refugee Council
منظمة Mercy Corps
منظمة Oxfam
منظمة Save the Children
منظمة ANERA
منظمة Humanity & Inclusion

زعم التقرير أن هذه المنظمات "متواطئة" في نظام سيطرة حركة حماس، متهماً إياها بـ"إخفاء أو التقليل من انتهاكات حماس، والخضوع لمطالبها".

62 https://news.un.org/en/story/2025/01/1159586

63 https://ngo-monitor.org/reports/puppet-regime-hamas-ngo-gaza/

- تقرير "تحويل الدولارات الأمريكية إلى منظمات مرتبطة بالإرهاب" (اذار \ مارس 2025)[64]

نشرت صحيفة "إسرائيل اليوم" تقريراً عن دراسة أجرتها NGO Monitor تدعي فيها أن "منظمات لها روابط موثقة بحماس وحزب الله والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجمع بنشاط أموالاً من داخل الولايات المتحدة". استهدف التقرير منظمات فلسطينية محددة:

منظمة "الحق" (Al-Haq)
منظمة "الميزان" (Al-Mezan)
منظمة "الدفاع عن الأطفال الدولية - فلسطين" (DCI-Palestine)
منظمة "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان".

- تقرير حول "محاولة الحق ومنظمة GLAN منع تصدير أجزاء F-35 البريطانية" (أيار \ مايو 2025)

في مايو 2025، أصدرت NGO Monitor تقريراً حول قضية رفعتها منظمة "الحق" ومنظمة Global Legal Action Network (GLAN) أمام المحكمة البريطانية العليا للطعن في رفض الحكومة تعليق تراخيص تصدير مكونات طائرات F-35 المنتجة في المملكة المتحدة كجزء من برنامج عالمي يشمل إسرائيل.[65]

تُشير القراءة الفاحصة للتقارير الصادرة في الربع الأخير من عام 2025 إلى تحول جوهري في طبيعة استهداف المجتمع المدني الفلسطيني، حيث لم يعد التحريض يقتصر على الخطاب الإعلامي السطحي، بل انتقل إلى مرحلة "الأمننة البيروقراطية" (Bureaucratic Securitization). يتضح هذا من دراسة منظمة هيومن رايتس ووتش التي حللت ظاهرة "تكميم المجتمع المدني"، حيث كشفت كيف نجحت جماعات الضغط (مثل NGO Monitor) في اختراق قنوات الاتصال الرسمية للاتحاد الأوروبي. تعتمد هذه المنهجية على ما يُعرف بـ "الإرباك القانوني"؛ وهي استراتيجية تعمد إلى إغراق المانحين بوابل من "الاتهامات التقنية" المبنية على قوانين مكافحة الإرهاب. هذا التكتيك لا يهدف بالضرورة إلى إدانة المنظمات قضائياً، بل يهدف إلى رفع "معامل الخطورة" (Risk Factor) المرتبط بالتمويل، مما يدفع المؤسسات الدولية، خوفاً من التبعات القانونية، إلى تبني سياسات احترازية تؤدي في نهاية المطاف إلى تجميد النشاط المدني الفلسطيني كلياً.[66]

64 https://www.israelhayom.com/2025/03/25/ngo-monitor-reveals-us-dollars-flow-to-terror-associated-organizations/

65 https://ngo-monitor.org/reports/backgrounder-on-al-haq-and-glan-action-against-uk-government-to-block-f-35-part-exports/

66 https://www.hrw.org/middle-east/north-africa/israel/palestine

بالتوازي مع هذا الإرباك القانوني، تبرز البيانات الإحصائية الصادرة عن مؤسسة الحق لتعطي بُعداً رقمياً ملموساً لأثر هذه الحملات الممنهجة. ففي عام 2025، لم يتوقف التحريض عند حدود "شيطنة" الرواية الحقوقية، بل انتقل إلى "الإعاقة التشغيلية" المباشرة. وثقت المؤسسة أن حملات المراسلات الموجهة للمانحين تسببت في تعليق أو عرقلة تنفيذ 14 مشروعاً إغاثياً وحقوقياً حيوياً. يكمن العمق التحليلي في هذا الاستهداف في قدرة القوى المحرضة على ربط "العمل الميداني الاعتيادي" بالنشاط المسلح عبر سرديات تضليلية معقدة، مما يضع المؤسسات الفلسطينية في حالة "دفاع مستمر" عن شرعيتها الإدارية بدلاً من التركيز على مهامها في حماية حقوق الإنسان، وهو ما يمثل استنزافاً طاقياً ومادياً يقوض البنية التحتية للمجتمع المدني من الداخل.[67]

ختاماً، كشف التحقيق الاستقصائي لمجلة 972+ المنشور في نوفمبر 2025 عن الامتداد الهيكلي لهذا التحريض داخل وزارات الخارجية الأوروبية، لا سيما في هولندا وألمانيا. لقد أدت ضغوط اللوبي الإسرائيلي إلى "مأسسة الشك" (Institutionalization of Suspicion)، حيث استحدثت هذه الدول "وحدات تدقيق متخصصة" تعمل بناءً على المزاعم المثارة إعلامياً، حتى في ظل غياب الأدلة الجنائية. إن هذا "الوصم السياسي" يتجاوز مسألة التمويل المادي ليصل إلى تدمير "الرأس مال الرمزي" للمنظمات الفلسطينية؛ إذ يصبح التعاون معها بالنسبة للدبلوماسي الأوروبي مغامرة سياسية غير مأمونة العواقب. هذا المناخ العام يؤدي إلى عزل المجتمع المدني الفلسطيني دولياً، مما يمنح سلطات الاحتلال فضاءً أوسع لتنفيذ سياساتها الميدانية بعيداً عن الرقابة الحقوقية الدولية الفعالة.[68]

67 https://www.alhaq.org/advocacy/26700.html

68 https://www.972mag.com/topic/ngo-monitor/

04

المحور الفلسطيني الداخلي

تواجه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وخاصة تلك العاملة في مجال حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، منظومة متكاملة من حملات التضليل والتحريض الممنهجة[1]، هذه الحملات ليست مجرد ردود فعل ثقافية عفوية أو خلافات فكرية طبيعية، بل هي جزء من استراتيجية منظمة ومتعددة الأطراف تهدف إلى نزع الشرعية عن عمل هذه المؤسسات، وتقويض مصداقيتها المجتمعية، وتهديد استمرارية عملها التنموي والحقوقي.[69]

حزب التحرير كنواة صلبة

يُمثل حزب التحرير، الحزب السياسي الإسلامي الأممي الذي تأسس في القدس عام 1953 بهدف "استئناف الحياة الإسلامية عبر إعادة تأسيس دولة الخلافة"، النواة الصلبة والمهندس الأيديولوجي الأساسي لحملات التضليل ضد مؤسسات المجتمع المدني النسوية في فلسطين، ولا يقتصر دوره على المعارضة السياسية التقليدية، بل يتجاوزه ليصبح المصدر الرئيسي لإنتاج وتعميم خطاب "المؤامرة الغربية" و"الحرب الثقافية"، حيث يُؤطر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والمؤسسات الداعمة لها ليس كخلاف قانوني أو حقوقي، بل كـ "حرب على الإسلام" ومخطط استعماري لـ "تدمير الأسرة المسلمة".[70]

يمتلك الحزب بنية تحتية تنظيمية محكمة تشمل مكتباً إعلامياً مركزياً يُصدر بيانات دورية تؤسس للخطاب المعادي، وجناحاً طلابياً ممثلاً في "كتلة الوعي" المنتشرة في الجامعات الفلسطينية، ما يمنحه قدرة تعبوية واسعة[1]، وتشير الأدلة إلى أن الحزب هو القوة الدافعة أو الداعم الأيديولوجي الرئيسي لـ "الحراك الجماهيري لإسقاط سيداو[71]، مستخدماً ذات المعجم اللغوي لشيطنة الخصوم مثل مصطلحات "السيداويات" و"الشرذمة"، مما يكشف عن استراتيجية محكمة لاستخدام واجهة "جماهيرية" لتمرير أيديولوجيته المتشددة إلى التيار العام وتوسيع قاعدة التأييد الشعبي.[72]

التحالفات العشائرية كأداة ضغط

تلعب التحالفات العشائرية، وخاصة في منطقة الخليل، دوراً محورياً كمنفذ اجتماعي لهذه الحملات، حيث توفر الحشد الميداني والضغط المادي المباشر، وفي كانون اول\ ديسمبر 2019، أصدرت عشائر منطقة الخليل بياناً جماعياً يتضمن مطالب واضحة وصريحة بمقاطعة المؤسسات النسوية ووقف التعامل معها، وتوجيه رسائل مباشرة إلى القضاة بعدم الاستناد إلى اتفاقية سيداو في أحكامهم القضائية.[73]

69 تقرير «حملات التضليل ضد المؤسسات النسوية في فلسطين»، المرصد الفلسطيني للتحقق والتربية الإعلامية: كاشف.

70 https://www.radionisaa.ps/article/322/تقرير-PNN- بيان-لحزب-التحرير-حول-مؤسسات-المراة-يثير-موجة-انتقادات-واستهجان-المؤسسات-النسوية

71 https://hizb-uttahrir.info/ar/index.php/dawahnews/palestine/81098.html

72 تقرير «حملات التضليل ضد المؤسسات النسوية في فلسطين»، المرصد الفلسطيني للتحقق والتربية الإعلامية: كاشف.

73 https://www.sadanews.ps/news/49561.html

https://halketwassl.com/2019/12/24/عشائر-منطقة-الخليل-في-فلسطين-تقاطع-الن/

https://www.alaraby.co.uk/حماية-الأسرة-جدال-فلسطيني-حول-مسودة-القانون

الموقف الرسمي الفلسطيني

رغم انضمام دولة فلسطين رسمياً إلى اتفاقية سيداو عام 2014، إلا أن الالتزام الفعلي بتنفيذ بنودها والدفاع عن المؤسسات العاملة وفق أطرها القانونية ظل محدوداً وخجولاً، ولم تتخذ السلطة إجراءات حازمة لحماية الناشطات والمؤسسات النسوية من التهديدات المباشرة والحملات الممنهجة، ولم تواجه الخطاب التحريضي بخطاب رسمي مضاد واضح يؤكد شرعية العمل النسوي وأهميته للمجتمع الفلسطيني ما أدى إلى تعزيز شعور الإفلات من العقاب لدى الجهات المحرضة، وساهم في خلق مناخ من الخوف والتردد لدى المؤسسات النسوية، مما يقوض جهود بناء مجتمع مدني قوي ومستقل.[74]

آليات التضليل: دليل التكتيكات المستخدمة

تتجاوز حملات التضليل ضد مؤسسات المجتمع المدني التلاعب بالخطاب الديني التقليدي، لتشمل استراتيجيات متطورة ومتعددة الطبقات تستهدف توسيع قاعدة التأثير وتعميق الأثر النفسي والاجتماعي على المؤسسات والناشطات، **ويمكن تصنيف هذه التكتيكات إلى ثلاثة محاور رئيسية:**

- **التأطير الأيديولوجي: شيطنة الخصم وتجريد الإنسانية**

تُستخدم تقنية "التسمية والتجريد" بشكل ممنهج لنزع الإنسانية عن الناشطات والمؤسسات النسوية. يتم استبدال أسماء المؤسسات بمصطلحات تحمل دلالات سلبية مثل "السيداويات" و"الشرذمة النسوية" و"عملاء الغرب"[75]، بهدف تحويل الناشطات من فاعلات اجتماعيات لهن مطالب مشروعة إلى "أعداء" يهددون الهوية والدين والمجتمع، هذا التأطير الأيديولوجي يخلق بيئة نفسية واجتماعية تُسهل استهداف هؤلاء النساء وتُشرّع العنف اللفظي والرمزي ضدهن.[76]

يرافق هذا التأطير استخدام خطاب ديني انتقائي ومبسط يُقدم الإسلام كمنظومة جامدة تتعارض كلياً مع حقوق المرأة، متجاهلاً التنوع الفقهي والاجتهادات المعاصرة التي تدعم المساواة والعدالة الاجتماعية. ويتم اختزال النقاش المعقد حول الحقوق في ثنائية "إسلامي-غربي"، مما يُغلق باب الحوار ويُحول القضية إلى صراع هوياتي، وقد أعلن مجلس الإفتاء في فلسطين رفضه لاتفاقية سيداو.[77] مما عزز من الخطاب الديني المعارض للمؤسسات النسوية.

74 تقرير «حملات التضليل ضد المؤسسات النسوية في فلسطين»، المرصد الفلسطيني للتحقق والتربية الإعلامية: كاشف.

75 https://www.radionisaa.ps/article/322/تقرير-PNN-بيان-لحزب-التحرير-حول-مؤسسات-المراة-يثير-موجة-انتقادات-واستهجان-المؤسسات-النسوية

76 تقرير «حملات التضليل ضد المؤسسات النسوية في فلسطين»، المرصد الفلسطيني للتحقق والتربية الإعلامية: كاشف.

77 https://shehabnews.com/post/57104/مجلس-الإفتاء-في-فلسطين-يعلن-رفضه-اتفاقية-سيداو-التي-أقرها-عباس

- **الابتزاز الوطني في أوقات الأزمات**

تستغل حملات التضليل البيئة المعقدة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي لتصوير القضايا النسوية على أنها "ترف" أو "أجندة ثانوية" تُشتت الجهود عن "المعركة الوطنية الحقيقية" يتم توظيف خطاب "الأولويات" لإسكات المطالب الحقوقية، حيث يُقدَّم النضال من أجل حقوق المرأة على أنه "تفريط في الوحدة الوطنية" و"خدمة للاحتلال" الذي يسعى لـ "تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني" . هذا الخطاب يتجاهل حقيقة أن التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ليست قضايا منفصلة أو متناقضة، بل هي أبعاد متكاملة للنضال من أجل مجتمع حر وعادل، كما يتجاهل أن النساء الفلسطينيات يدفعن ثمناً مضاعفاً تحت الاحتلال، حيث يواجهن القمع الاستعماري إلى جانب التمييز الجندري، مما يجعل نضالهن من أجل الحقوق جزءاً لا يتجزأ من النضال الوطني الشامل.[78]

- **الاغتيال المعنوي**

يُوظف الفضاء الرقمي، وخاصة منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، كأداة محورية لتفعيل "الرقابة المجتمعية" التي تترجم إلى "اغتيال معنوي" واستهداف شخصي مباشر للناشطات تُنشأ صفحات مخصصة مثل "الحراك الجماهيري لإسقاط سيداو" و"فلسطين بلا نسويات متأسلمات" كبؤر لإنتاج وتعميم الخطاب المعادي، حيث يتم نشر معلومات شخصية عن الناشطات، وصورهن، وأماكن عملهن، مصحوبة بخطاب تحريضي يدعو صراحة أو ضمناً إلى استهدافهن.[79] وحذرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من "تصاعد خطاب التحريض والتشويه ضد المؤسسات النسوية"، موثقة حالات متعددة من التهديدات المباشرة التي تلقتها ناشطات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تتراوح هذه التهديدات من التشهير والإهانات إلى التهديدات الجسدية المباشرة.[80] مما خلق بيئة من الخوف والترهيب تهدف إلى إسكات الأصوات النسوية وإجبار المؤسسات على وقف أنشطتها أو تقليص نطاق عملها.

78 تقرير «حملات التضليل ضد المؤسسات النسوية في فلسطين»، المرصد الفلسطيني للتحقق والتربية الإعلامية: كاشف.

79 https://albosala.com/استهداف-المحتوى-الفلسطيني-حملات-رقمي/

80 https://www.facebook.com/ICHRP/posts/الهيئة-المستقلة-تحذر-من-تصاعد-خطاب-التحريض-والتشويه-ضد-المؤسسات-النسوية-العاملة-/676855611140749
https://www.raya.ps/news/1077620.html

الحصار الرقمي:

تواجه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس حرباً متعددة الأبعاد تستهدف تفكيكها الممنهج من خلال محاور متداخلة ومتكاملة، حيث اجرت المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية – ريفورم، مسحاً ميدانياً شاملاً على 66 فاعلاً وفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني خلال النصف الأول من عام 2025، إلى جانب التحليل المعمق لأكثر من أربعين تقريراً موثقاً صادراً عن مؤسسات حقوقية دولية ومحلية.

يكشف هذا التحليل عن واقع استثنائي في خطورته، حيث لا يواجه الفاعلون المدنيون مجرد قيود تقليدية، بل حرباً ممنهجة، ومع تزايد أهمية الفضاء الرقمي كساحة رئيسية للعمل المدني والتواصل المجتمعي، وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 63.5% من العينة محل الدراسة لاحظوا تقييداً خوارزمياً واضحاً لوصول محتواهم الرقمي، وهو ما يعرف بـ"الحظر الخفي" أو تصنيف المحتوى بوصفه حساساً.[81] وثّق مركز صدى سوشال أكثر من 25,000 انتهاك رقمي ضد المحتوى الفلسطيني خلال عام 2024، وما مجموعه 1,454 انتهاكاً في النصف الأول من 2025 فقط. [82]هذه الأرقام تكشف عن ظاهرة ممنهجة وليست حالات معزولة.

منصات ميتا (فيسبوك وإنستغرام)

يُظهر التحليل الشهري لبيانات الرصد الحقوقي أن منصات ميتا استحوذت بشكل ثابت على النسبة الأكبر من الانتهاكات الرقمية الموثقة ضد المحتوى الفلسطيني، وكشفت تسريبات لبيانات داخلية من ميتا أن الشركة امتثلت بنسبة 94% لطلبات الحذف المقدمة من الحكومة الإسرائيلية منذ أكتوبر 2023، وهو امتثال شبه كامل أسفر عن 90,000 إزالة فورية للمحتوى وعشرات الملايين من المنشورات الأخرى التي تم قمعها آلياً، وقد وصف مركز حملة هذا الإجراء بأنه "ليس تعديلاً للمحتوى، بل رقابة جماعية على نطاق عالمي".[83]

81 تقرير «تحت الحصار: التفكيك الممنهج للفضاء المدني الفلسطيني»، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية - ريفورم، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

82 Sada Social. (2025, February 3). Palestinian digital rights in January 2025: Between restrictions and complicity.

Sada Social. (2025, March 10). February 2025: Digital violations, identity impersonation attempts, and hate speech targeting Palestine supporters.

Sada Social. (2025, April 8). Sada Social monthly report - March 2025.

Sada Social. (2025, May). Sada Social monthly report - April 2025.

Sada Social. (2025, July 15). Sada Social report on digital rights violations - June 2025.

Sada Social. (2025, October 1). Sada Social report on digital rights violations - September 2025.

83 WAFA. (2025, September 2). New 7amleh report shows Meta›s role in amplifying harmful content against Palestinians during Gaza genocide.

تُظهر الأرقام الشهرية الصادرة عن صدى سوشال أن منصات ميتا كانت، وبفارق شاسع، المنصات الأكثر قمعاً:

- **كانـون الثانـي 2025**: كانـت منصـات ميتـا مسـؤولة عـن 43% مـن إجمالـي 350 انتهـاكاً موثقـاً، حيـث شـكل الصحفيـون 40% مـن إجمالـي ضحايـا الانتهـاكات الرقميـة.[84]

- **شـباط 2025**: ارتفعـت النسـبة إلـى 45% مـن إجمالـي 972 انتهـاكاً، مـع توثيـق 213 انتهـاكاً (22% مـن الإجمالي) اسـتهدفت صحفيين ومؤسسـات إعلامية. [85]

- **آذار 2025**: شـهد الشـهر ذروة القمـع، حيـث كانـت ميتـا (فيسـبوك وإنسـتغرام مجتمعتيـن) مسـؤولة عـن 76% (38% لفيسـبوك و38% لإنسـتغرام) مـن إجمالـي 389 انتهـاكاً. وشـكلت عمليـات حـذف الحسـابات مـا يقـارب مـن نصـف الانتهـاكات (47.6%)، ممـا يمثـل عقوبـة قصـوى تهـدف إلـى محـو الأرشـيف الرقمـي بالكامـل للحسـابات المسـتهدفة.[86]

- **نيسـان 2025**: اسـتحوذت ميتـا علـى 43% (23% لإنسـتغرام و20% لفيسـبوك) مـن إجمالـي 320 انتهـاكاً، مـع توثيـق 75 انتهـاكاً ضـد صحفييـن ومختصيـن إعلامييـن.[87]

- **أيـار 2025**: اسـتحوذت ميتـا علـى 51% (33.33% لإنسـتغرام و17.65% لفيسـبوك) مـن إجمالـي 177 انتهاكاً، وكان 25.49% مـن الانتهـاكات موجهـة ضـد صحفيين.[88]

فـي 7 كانـون الثانـي 2025، أعلنـت ميتـا عـن إنهـاء برنامجهـا لتدقيـق الحقائـق فـي الولايـات المتحـدة واسـتبداله بنظـام "ملاحظـات المجتمـع" الشـبيه بمنصـة X. حـذرت المؤسسـات الحقوقيـة الفلسـطينية، مثـل صـدى سوشـال، مـن أن هـذه السياسـات الجديـدة سـيكون لهـا تأثيـر كارثـي علـى المحتـوى الفلسـطيني. [89]

84 Sada Social. (2025, February 3). Palestinian digital rights in January 2025: Between restrictions and complicity.

85 Sada Social. (2025, March 10). February 2025: Digital violations, identity impersonation attempts, and hate speech targeting Palestine supporters

86 Sada Social. (2025, April 8). Sada Social monthly report - March 2025.

87 Sada Social. (2025, May). Sada Social monthly report - April 2025.

88 Sada Social. (2025, July 15). Sada Social report on digital rights violations - June 2025

89 Al Jazeera. (2025, January 10). Meta, Facebook to drop fact-checkers: What does this mean for social media.

Sada Social. (2025, February 3). Palestinian digital rights in January 2025: Between restrictions and complicity.

حرب نفسية ممنهجة

بالإضافة إلى الرقابة الخوارزمية، يواجه الفاعلون المدنيون تهديدات رقمية مباشرة وحملات تشويه ممنهجة. يعتقد 74.2% من المشاركين في الاستطلاع أن التهديدات الرقمية أثرت سلباً على المشاركة المدنية عموماً، بينما أفاد 30.3% بتعرضهم شخصياً لحملات تشويه سمعة رقمية.[90]

هذه التجارب ليست حالات معزولة، بل هي جزء من استراتيجية حرب نفسية تهدف إلى كسر إرادة الفاعلين المدنيين وإجبارهم على الصمت.

1.3 الرقابة الذاتية: النتيجة الحتمية للحصار الرقمي

إن الجمع بين الرقابة الخوارزمية والتهديدات المباشرة والمراقبة الشاملة يخلق حلقة مفرغة تؤدي حتماً إلى الرقابة الذاتية. تكشف نتائج الاستطلاع عن حقيقة صادمة: 81.8% من الفاعلين المدنيين يُقرون بممارسة شكل من أشكال الرقابة الذاتية على المحتوى الذي ينشرونه خوفاً من العواقب. هذه النسبة المرتفعة جداً هي المؤشر الأكثر دلالة على نجاح استراتيجيات القمع الرقمي في تحقيق هدفها النهائي: أن يصبح الفرد رقيباً على نفسه، ما يشل حرية التعبير حتى قبل أن تتدخل السلطات مباشرة.أدت هذه السياسات إلى إجبار الصحفيين والنشطاء على تجنب مصطلحات معينة، خوفاً من "العقوبات الخوارزمية" التي قد تؤدي إلى حذف حساباتهم وفقدان أرشيفهم الرقمي بالكامل. هذا يمثل انتصاراً ضمنياً للحصار الرقمي، حيث يحقق هدفه في إسكات الأصوات الفلسطينية دون الحاجة إلى تدخل مباشر دائم.[91]

90 تقرير «تحت الحصار: التفكيك الممنهج للفضاء المدني الفلسطيني»، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية - ريفورم، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

91 تقرير «تحت الحصار: التفكيك الممنهج للفضاء المدني الفلسطيني»، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية - ريفورم، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

05

النتائج

كشفت هذه الدراسة التحليلية المعمقة عن منظومة معقدة ومتعددة الطبقات من حملات التضليل والتحريض الممنهج الموجهة ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني خلال العام 2025، وتشير المعطيات الكمية والنوعية المستخلصة من تحليل استطلاع الرأي (40 مؤسسة)، والتحليل الخطابي للإعلام الإسرائيلي، ودراسة نشاطات منظمات الضغط الدولية، ورصد المحور الفلسطيني الداخلي، إلى تحول نوعي في طبيعة هذا الاستهداف من كونه ظاهرة عرضية إلى استراتيجية استعمارية متكاملة تهدف إلى تفكيك البنية المؤسساتية للمجتمع المدني وتقويض دوره التنموي والحقوقي والتحرري. وفيما يلي عرض موجز للنتائج الكلية المستخلصة:

- **أولاً: انتشار ظاهرة التحريض وتحولها إلى واقع ممنهج**

تكشف الدراسة أن 90% من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية تعرضت لحملات تضليل وتحريض خلال العام 2025، بتوزع متساوٍ تقريباً بين الحملات الممنهجة والمكثفة (45%) والحوادث الفردية المتفرقة (45%). هذه النسبة الاستثنائية تشير إلى أن التحريض لم يعد ظاهرة هامشية تستهدف مؤسسات بعينها، بل أصبح واقعاً راسخاً يطال جميع مكونات المجتمع المدني بغض النظر عن طبيعة عملها (إعلامية، حقوقية، إغاثية، نسوية، تنموية) أو موقعها الجغرافي أو حجمها المؤسساتي.

هذا الانتشار الواسع يكشف عن تحول بنيوي في البيئة التي يعمل فيها المجتمع المدني الفلسطيني، من فضاء نسبياً آمن ومفتوح إلى فضاء محفوف بالمخاطر ومعادٍ بشكل ممنهج. التوازن بين الحملات المنظمة والهجمات المتفرقة يعكس وجود مستويين متكاملين من الاستهداف: استراتيجي طويل الأمد يستهدف مؤسسات محددة بحملات منسقة ومستمرة، وتكتيكي عشوائي يخلق بيئة عامة من العداء المستمر. هذا التنوع في أنماط الاستهداف يجعل من الصعب على المؤسسات تطوير استراتيجيات دفاعية فعالة، حيث تحتاج إلى التعامل مع تهديدات متعددة المصادر والأشكال في آن واحد.

- **ثانياً: تعدد الفاعلين وتقاطع الأجندات في منظومة تحريضية متكاملة**

تُظهر النتائج وجود شبكة معقدة من الفاعلين المحرضين تعمل ضمن محاور متداخلة وهي المحور الإسرائيلي الرسمي وشبه الرسمي (الإعلام الإسرائيلي، منظمات الضغط واللوبيات مثل NGO Monitor، الأوامر العسكرية والتشريعات التجريمية)، والمحور والمحور الفلسطيني الداخلي (التيارات الدينية المحافظة 45%، التجمعات العشائرية 25%، وجهات رسمية محدودة 7.5%).

ما يميز هذه المنظومة التحريضية هو التقاطع الوظيفي والتكامل الاستراتيجي بين محاورها، رغم اختلاف دوافعها الظاهرية. فالمحور الإسرائيلي يوفر الأطر القانونية القمعية والخطاب الأمني المبرر للاستهداف، ويوفر "الشرعية الأكاديمية" ويمارس ضغوطاً مالية على المانحين، فيما يوفر المحور المحلي "الشرعية الاجتماعية والدينية" ويخلق بيئة محلية معادية.

هـذا التقاطـع يخلـق منظومـة محكمـة مـن الحصـار المتعـدد الجبهـات: قانوني-أمنـي (إسـرائيلي)، مالي-سياسـي (دولـي)، واجتماعي-ثقافـي (محلـي)، ممـا يجعـل مـن شـبه المسـتحيل علـى المؤسسـات الإفـلات مـن دائرة الاسـتهداف.

الأكثـر خطـورة هـو هيمنـة الذبـاب الإلكترونـي والحسـابات الوهميـة (62.5%) علـى المشـهد التحريضـي، وهـو مـا يعكـس تحـولاً فـي طبيعـة الحـرب مـن الاسـتهداف المباشـر المعلـن إلـى الاسـتهداف الخفـي المجهـول المصـدر، ممـا يصعـب المحاسـبة القانونيـة ويعـزز الإفـلات مـن العقـاب.

- **ثالثاً: السرديات التحريضية المتنوعة والخطاب التجريمي المتعدد الأبعاد**

كشـفت الدراسـة عـن خمـس سـرديات تحريضيـة رئيسـية تُسـتخدم بشـكل منهجـي ومتكامـل: "دعـم الإرهاب/الفصائل" (40%)، "الأجنـدة الغربية/تدميـر الأسـرة" (32.5%)، "الاسـتهداف الشـخصي/الأخلاقي" (25%)، "الفسـاد المالـي/سـرقة المسـاعدات" (20%)، و"الخيانـة الوطنيـة" (17.5%). هـذه السـرديات لا تعمـل بشـكل منفصـل، بـل ضمـن منظومـة متكاملـة حيـث تتداخـل وتتراكـب فـي الحملـة الواحـدة، مسـتهدفة المؤسسـات مـن زوايـا متعـددة: سياسـية، اجتماعيـة، أخلاقيـة، ومالية.

مـا يميـز هـذه السـرديات هـو تطورهـا التقنـي والأيديولوجـي، حيـث تعمـل علـى ثلاثـة مسـتويات متداخلـة: التجريـم السياسـي (تحويـل العمـل المدنـي إلـى "تهديـد أمنـي")، والشـيطنة الأخلاقيـة (اسـتخدام القيـم الدينيـة والاجتماعيـة لتصويـر العامليـن كـ"منحرفيـن")، والنـزع الإنسـاني (تجريـد المسـتهدفين مـن إنسـانيتهم عبـر مصطلحـات تحـط مـن قدرهـم). هـذا التعـدد فـي الأطـر الأيديولوجيـة يسـمح بتوسـيع قاعـدة التأييـد للتحريـض واختـراق شـرائح اجتماعيـة متنوعـة.

التحليـل الخطابـي للإعـلام الإسـرائيلي كشـف عـن اسـتخدام منهجـي لتقنيـات متقدمـة مـن التضليـل: التجميـد الدلالـي (اختـزال النشـاطات المعقـدة فـي مصطلحـات أحاديـة ذات دلالـة أمنيـة)، والذنـب بالارتبـاط (تجريـم مؤسسـات بأكملهـا بنـاءً علـى أفعـال أفـراد)، وهندسـة القلـق الأخلاقـي (خلـق حالـة قلـق لـدى المانحيـن بتصويـر الدعـم المالـي كـ"تمويـل للإرهـاب"). هـذه التقنيـات تعكـس فهمـاً عميقـاً لآليـات التأثيـر النفسـي والاجتماعـي، وتسـتهدف ليـس فقـط تشـويه صـورة المؤسسـات، بـل إعـادة تشـكيل الإدراك الجماعـي للجمهـور المسـتهدف.

- **رابعاً: الفضاء الرقمي كساحة رئيسية للتحريض والحصار الخوارزمي الممنهج**

تُظهـر الدراسـة هيمنـة مطلقـة لمنصـة فيسـبوك (90%) علـى مشـهد التحريـض الرقمـي، تليهـا تيـك تـوك (37.5%) وإنسـتغرام (22.5%)، مـع تعـرض معظـم المؤسسـات للتحريـض علـى أكثـر مـن منصـة واحـدة فـي آن واحـد، ممـا يخلـق "حصـاراً رقميـاً شـاملاً". هـذا الحصـار لا يقتصـر علـى التحريـض المباشـر، بـل يشـمل أيضـاً رقابـة خوارزميـة ممنهجـة، حيـث أفـاد 63.5% مـن الفاعليـن المدنييـن بملاحظتهـم تقييـداً واضحـاً لوصـول محتواهـم الرقمـي.

توثيق أكثر من 25,000 انتهاك رقمي ضد المحتوى الفلسطيني في 2024، و1,454 انتهاكاً في النصف الأول من 2025، يكشف عن ظاهرة ممنهجة من الرقابة الرقمية. الأخطر هو كشف تسريبات داخلية أن منصة ميتا امتثلت بنسبة 94% لطلبات الحذف الإسرائيلية منذ أكتوبر 2023، وهو امتثال شبه كامل يعكس تحيزاً بنيوياً في سياسات المنصات. هذا التحيز ليس محصوراً في القرارات البشرية، بل يمتد إلى الخوارزميات المدربة على تصنيف مفاهيم فلسطينية محايدة كـ"مؤشرات على التطرف". يخلق هذا بيئة رقمية معادية بنيوياً للرواية الفلسطينية، تُحذف فيها منشورات الدفاع عن الحقوق بينما يُسمح باستمرار المحتوى المحرض على الفلسطينيين. هذا "الأبارتهايد الرقمي" يحرم المجتمع المدني الفلسطيني من أهم أدواته في التوثيق والتواصل والمناصرة، ويمنح الاحتلال احتكاراً شبه كامل للرواية.

- **خامساً: التأثيرات المدمرة: من الضرر المباشر إلى الرقابة الذاتية**

كشفت الدراسة عن تأثيرات مدمرة متعددة الأبعاد ومتراكمة: الضرر الاجتماعي (70% فقدان ثقة الجمهور)، والضرر النفسي (70% تهديدات وضغوط على العاملين)، والضرر المالي (10% قطع تمويل أو تجميد حسابات)، والضرر القانوني (2.5% ملاحقات قانونية). هذه الأضرار ليست منفصلة، بل متداخلة ومتفاعلة، تخلق دوامة قد تؤدي إلى انهيار المؤسسات.

يشكل نجاح حملات التحريض خطراً متصاعداً في فرض الرقابة الذاتية على 70% من المؤسسات (52.5% جزئياً و17.5% بشكل كبير جداً)، هذه النسبة الاستثنائية تعني أن التحريض حقق هدفه الاستراتيجي: إجبار المؤسسات على تقليص نطاق عملها وتجنب القضايا الحساسة دون الحاجة لقمع مباشر، والرقابة الذاتية هي أخطر أشكال القمع لأنها تأتي من الداخل وتصبح جزءاً من الثقافة المؤسساتية، مما يفرغ المجتمع المدني من مضمونه النقدي والتحرري ويحوله إلى واجهة شكلية عاجزة عن ممارسة دوره الحقيقي.

- **سادساً: الفجوات الحرجة في القدرات وانعدام منظومة الحماية**

تواجه المؤسسات فجوات حرجة في القدرات والموارد اللازمة للدفاع عن نفسها: غياب استراتيجيات إعلامية (67.5%)، وانعدام التضامن الجماعي (65%)، ونقص الدعم القانوني (45%)، وغياب الأدوات التقنية (45%). هذا العجز المتعدد الأبعاد يضع المؤسسات في موقف ضعيف بنيوي أمام خصوم يملكون موارد هائلة وقدرات متقدمة.

تكشف النسب المرتفعة للاستراتيجية الإعلامية والتضامن الجماعي عن عزلة مؤسساتية وعشوائية في المواجهة، حيث تجد كل مؤسسة نفسها وحيدة تواجه الهجمات دون دعم منظم من القطاع المدني ككل، وغياب التضامن يخدم مصالح المحرضين بشكل مثالي، حيث يسمح لهم باستهداف المؤسسات واحدة تلو الأخرى دون مواجهة موحدة.

كما تكشف الدراسة عن انعدام شبه كامل لمنظومة حماية وطنية أو دولية فعالة، فالسلطة الوطنية لم تتخذ إجراءات حازمة لحماية المؤسسات أو مواجهة التحريض، والمجتمع الدولي تراجع (ولو جزئياً) تحت ضغوط اللوبي الإسرائيلي بدلاً من الوقوف إلى جانب المؤسسات التي يمولها، والمنصات الرقمية تطبق معايير مزدوجة تمييزية، ما يترك المؤسسات عرضة للاستهداف دون رادع فعال.

- **سابعاً: الاستنتاج الكلي: استراتيجية استعمارية لتصفية المجتمع المدني**

الاستنتاج الكلي الذي تقود إليه جميع النتائج السابقة هو أن التحريض ضد المجتمع المدني الفلسطيني ليس ظاهرة عرضية أو مجموعة حوادث منفصلة، بل هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية استعمارية متكاملة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية من جذورها عبر تفكيك البنية المؤسساتية للمجتمع المدني الذي يشكل العمود الفقري للصمود الفلسطيني.

هذه الاستراتيجية تعمل وفق منطق واضح: عزل الفلسطينيين عن المجتمع الدولي، منع توثيق الجرائم الاستعمارية، تجفيف موارد المقاومة المدنية، نزع صفة "الضحية" عن الفلسطينيين، وضمان الإفلات من العقاب.

المؤشرات الخطيرة واضحة: 90% تعرضوا للتحريض، 70% يمارسون رقابة ذاتية، 70% عانوا أضراراً اجتماعية ونفسية، 67.5% يفتقدون استراتيجية دفاع، 65% يفتقدون التضامن. هذه الأرقام لا تشير إلى أزمة عابرة، بل إلى تآكل بنيوي في الفضاء المدني وتهديد وجودي للمجتمع المدني الفلسطيني المستقل. إذا استمرت هذه الاتجاهات دون تدخل فعال، فإن النتيجة المحتملة هي انهيار وظيفي للمجتمع المدني: بقاء المؤسسات شكلياً لكنها تصبح عاجزة عن القيام بدورها الحقيقي، وهو ما يخدم مباشرة المشروع الاستعماري الإسرائيلي.

06

التوصيات

في ضوء النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة، تصبح الحاجة ملحة لاستجابة شاملة ومتعددة المستويات من جميع الأطراف المعنية، وعليه نوصي بما يلي:

- **أولاً: على المستوى المؤسساتي (مؤسسات المجتمع المدني)**

1. بناء منظومة دفاع مؤسساتية متكاملة:

- تطوير استراتيجيات اتصال شاملة مع تدريب طواقم متخصصة في إدارة الأزمات الإعلامية.
- الاستثمار في القدرات الرقمية: أدوات رصد متقدمة، برامج تحليل بيانات، بروتوكولات أمن رقمي، وأرشفة إلكترونية آمنة.
- بناء قدرات قانونية: الاحتفاظ بمستشارين متخصصين، توثيق قانوني لحالات التحريض، ورفع دعاوى استراتيجية ضد المحرضين.

2. كسر العزلة وبناء التضامن الجماعي:

- إنشاء شبكة وطنية للتضامن تضم كافة المؤسسات، بهيكل تنظيمي وموارد مخصصة، توفر إنذاراً مبكراً، وبيانات تضامن فورية، وتنسيق ردود إعلامية وقانونية موحدة.

- إنشاء صندوق تضامن مالي مشترك لدعم المؤسسات المستهدفة، وتمويل حملات دفاع جماعية، وتوفير خدمات قانونية وإعلامية مشتركة.

- تطوير آليات تنسيق قطاعية متخصصة (شبكات للمؤسسات النسوية، الحقوقية، الإعلامية، الإغاثية).

- **ثانياً: على المستوى الدولي:**

1. سياسات تمويلية عادلة ومستدامة

- رفض الابتزاز: إجراء تحقيقات مستقلة في الادعاءات، عدم الاعتماد على تقارير منظمات منحازة، واتخاذ قرارات بناءً على الأدلة الموضوعية.

- إلغاء الشروط التمييزية: إلغاء بند "مكافحة التحريض"، ووقف "المراقبة من طرف ثالث"، وتطبيق معايير موحدة على جميع الشركاء.

2. ضغط سياسي فعال على إسرائيل

- المطالبة بإلغاء تصنيف المؤسسات كـ"إرهابية"، ورفض الأوامر العسكرية المجرّمة للعمل المدني.
- ربط المساعدات لإسرائيل باحترامها لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وممارسة ضغط دبلوماسي مستمر.

3. دعم مباشر وبناء قدرات

- صناديق طوارئ خاصة لدعم المؤسسات المستهدفة: تمويل سريع، دعم قانوني وإعلامي، ومساعدة تقنية.

- دعم مؤسساتي طويل الأمد: تمويل برامج بناء القدرات، ودعم شبكات التضامن، وتمويل الدعم النفسي والأمن الشخصي.

- فضح وعزل منظمات الضغط المعادية: الكشف عن اتصالاتها، رفض دعوتها للبرلمانات، والتحقيق في مصادر تمويلها.

- **ثالثاً: على مستوى المنصات الرقمية وشركات التكنولوجيا**

1. إنهاء التحيز البنيوي والمعايير المزدوجة:

- تطبيق معايير موحدة على جميع المحتويات بغض النظر عن الجنسية، ووقف التحيز الخوارزمي والبشري ضد المحتوى الفلسطيني.

- وضع سياسات واضحة لمكافحة الذباب الإلكتروني: أدوات كشف متقدمة، عقوبات رادعة، وحظر المنصات التحريضية.

- شفافية كاملة: تقارير مفصلة عن الحذف والحظر، تفكيك البيانات جغرافياً، وآليات استئناف فعالة وسريعة.

2. تحسينات تقنية ومؤسساتية:

- مراجعة الخوارزميات: تدقيق دوري للكشف عن التحيز، تدريب على بيانات متوازنة، وتجنب الكلمات المفتاحية المحايدة في السياق الفلسطيني.

- أدوات حماية للحسابات المستهدفة: تفعيل التحقق المتقدم، أدوات حظر جماعي، وخيارات تقييد في أوقات الهجمات.

- تعيين فرق إشراف متخصصة بالسياق الفلسطيني، وإقامة قنوات تواصل مباشرة مع المجتمع المدني الفلسطيني.

- **رابعاً: على مستوى منظمات حقوق الإنسان الدولية**

1. رصد وتوثيق ومناصرة:

- إنشاء آلية رصد دولية متخصصة ودائمة، مع تقارير دورية وقاعدة بيانات شاملة قابلة للاستخدام في المحاكم.

- تطوير مؤشرات كمية ونوعية لقياس تقلص الفضاء المدني، وإصدار تقارير سنوية عن حالة المجتمع المدني الفلسطيني.

- حملات مناصرة دولية منسقة: إعلامية، ضغط على الحكومات، حملات شعبية، وحملات رقمية لكسر الحصار.

2. تدخل قانوني ودعم استراتيجي:

- رفع قضايا استراتيجية أمام المحكمة الجنائية الدولية، واستخدام الولاية القضائية العالمية، ورفع دعاوى مدنية ضد منظمات الضغط.

- توفير دعم قانوني دولي: شبكة محامين متطوعين، استشارات مجانية، وتمثيل قانوني في القضايا الدولية.

- برامج زمالات وتبادل خبرات، وإنشاء شبكات تضامن دولية متخصصة، وآليات استجابة سريعة لحالات الطوارئ.

- **خامساً: على مستوى المجتمع الفلسطيني**

1. بناء الوعي والمرونة المجتمعية:

- حملات توعية عامة بأهمية المجتمع المدني ودوره الحيوي، مع قصص نجاح ملموسة من المستفيدين.

- تطوير التفكير النقدي: برامج محو أمية إعلامية ورقمية، ورش عمل حول التحقق من المعلومات، والتوعية بمخاطر الذباب الإلكتروني.

- حوار مجتمعي واسع حول القيم والهوية: التوفيق بين التراث والحداثة، والقيم الدينية وحقوق الإنسان.

الخاتمة:

كشفت هذه الدراسة عن واقع استثنائي الخطورة يهدد وجود المجتمع المدني الفلسطيني المستقل: 90% من المؤسسات تتعرض للتحريض، 70% تمارس رقابة ذاتية، 70% تعاني أضراراً اجتماعية ونفسية عميقة، 67.5% تفتقد استراتيجيات دفاع فعالة، و65% تفتقد التضامن الجماعي. هذه الأرقام لا تصف أزمة عابرة، بل تآكلاً بنيوياً ممنهجاً في الفضاء المدني الفلسطيني. فالتحريض ضد المجتمع المدني ليس ظاهرة معزولة، بل جزء من استراتيجية استعمارية متكاملة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية عبر تفكيك العمود الفقري للصمود الفلسطيني. التقاطع الوظيفي بين المحاور الثلاثة (إسرائيلي-دولي-محلي) يخلق منظومة حصار محكمة: قانونية-أمنية، مالية-سياسية، واجتماعية-ثقافية.

توفر هذه الدراسة خارطة طريق واضحة للمواجهة والصمود، رغم قتامة المشهد، فالأولوية القصوى هي كسر العزلة المؤسساتية عبر بناء شبكة تضامن وطنية قوية ومأسسة، وتطوير استراتيجيات إعلامية ودفاعية فعالة، وتنويع مصادر التمويل، وبناء القدرات القانونية والتقنية، ورفض الرقابة الذاتية مهما كانت الضغوط. فحماية المجتمع المدني الفلسطيني ليست مسؤولية المؤسسات وحدها، بل مسؤولية وطنية جماعية تقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية (إطار قانوني حامٍ وموقف سياسي حاسم)، والمجتمع الدولي (رفض الابتزاز وسياسات عادلة)، والمنصات الرقمية (إنهاء التحيز البنيوي)، والمنظمات الحقوقية الدولية (رصد ومناصرة ومحاسبة)، والمجتمع الفلسطيني نفسه (وعي وتضامن ورفض للتحريض).

فالمجتمع المدني الفلسطيني، الذي كان دائماً في طليعة النضال التحرري، ويواجه اليوم تحدياً وجودياً يتطلب صموداً استثنائياً وتضامناً غير مسبوق، والاستسلام لحملات التحريض يعني الاستسلام لمشروع تدجين المجتمع، في المقابل، المواجهة الذكية المنظمة المبنية على التضامن والاستراتيجية والقانون يمكن أن تحول التحدي إلى فرصة لتعزيز وحدة القطاع المدني وترسيخ دوره كضمانة أساسية للحرية والعدالة والكرامة.

فالدفاع عن المجتمع المدني هو دفاع عن القضية الفلسطينية برمتها، وحمايته هي حماية لحلم الأجيال في فلسطين حرة ومستقلة وعادلة يعيش فيها جميع المواطنين بكرامة ومساواة.

هذا ليس خياراً، بل ضرورة وجودية للشعب الفلسطيني ومستقبله.